



التقرير السنوي

2005

عمان - الاردن



حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



مفتاح السور والبرهان على الخلق المخلوق بالحق المالك للكون والبرهان على الخلق المخلوق بالحق المالك للكون والبرهان على الخلق المخلوق بالحق المالك للكون

مجلس الادارة

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

ويمثله معالي الدكتور ميشيل مازتو (الرئيس) اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩

البنك الاردني الكويتي (اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد محمد ياسر الاسمر (نائب الرئيس)

البنك العربي (حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد مفلح عقل (الرئيس) من تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩

البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار (حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد موسى شحادة (نائب الرئيس)

البنك الاهلي الاردني

ويمثله السيد رشيد الداودي

بنك الاردن (اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد شاكر فاخوري

بنك المال الاردني (الصادرات والتمويل سابقاً) اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩

ويمثله السيد علي الحصري

بنك الاستثمار العربي الاردني (اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد هاني القاضي

بنك الاتحاد للأدخار والاستثمار (اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد عصام السلفيتي

سي تي بنك

ويمثله السيد زياد عقروق

البنك العقاري المصري العربي (اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٩)

ويمثله السيد حازم يوسف

بنك الانماء الصناعي

ويمثله معالي السيد مروان عوض (حتى تاريخ ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٩)

البنك المركزي الاردني (عضو مراقب)

ويمثله الانسة ملك غانم

الرئيس التنفيذي

السيد مفلح عقل

فاحصو الحسابات

السادة مامون فروقة وشركاه

بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار

بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار

بنك الاردن

بنك المسال الاردني

البنك الاردني الكويتي

البنك الاردني للاستثمار والتمويل

بنك الاستثمار العربي الاردني

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

بنك الاسكان

البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار

البنك الاهلي الاردني

البنك التجاري الاردني

مصرف الرافدين

بنك ستاندرد تشارتد

بنك سوسيتيه جنرال الاردن

سيتي بنك

البنك العربي

البنك العربي الاسلامي الدولي

البنك العقاري المصري العربي

بنك عودة

بنك القاهرة عمان

بنك الكويت الوطني

بنك لبنان والمهجر

بنك المال الاردني

بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)

بنك HSBC



اعضاء الجمعية

المحتويات

الصفحة

- ٩ اولا: كلمة رئيس مجلس الادارة
- ١١ ثانيا: التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٥
- ١١ * السياسة النقدية وتطورات أسعار الفائدة
- ١١ * المالية العامة
- ١٢ * بورصة عمان
- ١٢ * القطاع الخارجي
- ١٣ * الدين العام الداخلي والخارجي
- ١٧ ثالثا: انجازات الجهاز المصرفي
- ١٧ * الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٠٠٥
- ٢٣ * رؤوس أموال البنوك
- ٢٥ * القروض المصرفية المجمعة
- ٢٦ * تقاص البنوك
- ٢٧ * التفرع المصرفي
- ٢٨ * الخدمات المصرفية
- ٣٤ رابعا: الموارد البشرية
- ٣٧ خامسا: نشاطات الجمعية
- ٣٧ * جلالة الملك يؤكد دعمه للقطاع المصرفي
- ٣٧ * انتخاب مجلس إدارة جديد من تسعة أعضاء
- ٣٨ * القطاع المصرفي الأردني يستنكر الأعمال الإرهابية
- ٣٩ * صدور نظام جديد لجمعية البنوك
- ٣٩ * إطلاق المؤشر المرجعي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (جوديبور)
- * اتفاقية تعاون بين جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية IFC
- ٤٠ لتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك

- ٤٠ * الضريبة العامة على المبيعات على الخدمات المستوردة من قبل البنوك
- ٤١ * تطوير الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)
- ٤١ * الأجندة الوطنية
- ٤١ * قانون الشركات
- ٤١ * إعداد مشروع قانون للعمليات المصرفية.
- * الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) التي تصدرها البنوك لصالح دائرة
- ٤٢ * ضريبة الدخل والمبيعات.
- * اللجنة المشكلة لدراسة الإشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها بحالات الحق
- ٤٢ * والكفالات المصرفية.
- ٤٣ * رسوم طوابع الواردات.
- * المطالبة بتعديل مذكرتي البنك المركزي ١٧٩ / ٢٠٠٠ (حول إدارة الموجودات
- ٤٣ * بالعملة الأجنبية) و١٦٨ / ١٩٩٣ (حول تعليمات التعامل بالهامش).
- ٤٣ * تعليمات التأمين وتنفيذ الدين.
- ٤٤ * الإعداد لبازل (٢).
- ٤٤ * شركة معلومات ائتمانية (Credit Bureau).
- ٤٤ * توزيع أرصدة حسابات العملاء المتوفين على الورثة.
- ٤٤ * مشروع معدل لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة.
- ٤٥ * قانون أردني للتوريق (Securitization).
- ٤٥ * دراسة القوانين المؤقتة المتعلقة بالعمل المصرفي
- ٤٥ * دراسة لتطوير قانون العمل والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
- ٤٥ * خضوع محامي البنوك للضمان الاجتماعي.
- ٤٦ * دراسة مسح رواتب موظفي البنوك.
- ٤٦ * مؤتمرات وندوات ومحاضرات وبرامج وورش عمل.
- ٤٨ * إقرار نظام مشتريات للجمعية.
- ٤٨ * نظام المعلومات المركزي.
- ٤٨ * الوضع المالي.

سادساً، البيانات المالية الختامية وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية

في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ٤٩

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين

يسر مجلس إدارة الجمعية أن يضع بين أيديكم التقرير السنوي السابع والعشرين الذي يتضمن أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠٥ ضمن مهامها المحددة في نظامها الأساسي.

حقق القطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠٠٥ نتائج متميزة، تعتبر الأفضل لهذا القطاع على مدى سنوات عدة مضت، فقد شهد هذا العام تسارعا في وتائر نمو البنود الرئيسية للميزانية الموحدة للبنوك، بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام ٢٠٠٤، فحققت موجودات البنوك نموا ملموسا بلغت نسبته ١٨,٢٪، ونمت الودائع بنسبة ١٣,٤٪، ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٢٥,١٪، حيث ساعدت الزيادة في التسهيلات المقدمة للاقتصاد على تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة وصل إلى ٧,٢٪، وقد انعكس هذا النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي، إلى تحسن ملحوظ في نوعية موجودات البنوك، وتراجع في نسبة الحسابات غير العاملة، الأمر الذي انعكس أيضا على ربحية أفضل للبنوك فوصل إجمالي أرباحها بعد الضريبة عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧٢,٢ مليون دينار بنمو ١١٣,٥٪ عن العام ٢٠٠٤، وقد ساهمت هذه الأرباح في تطوير الموقف المالي للبنوك والارتفاع بمعدلات كفاية رأس المال إلى أكثر من معدلات المائة المطلوبة عالميا.

إن النتائج القياسية المحققة هذا العام، هي حصيلة مرحلة طويلة من الإصلاح، عملت على تطبيق المعايير الدولية في العمل المصرفي وتعزيز المراكز المالية للبنوك

والاهتمام بسلامة أصولها والرقابة الفعالة عليها. وهي أيضا حصيلة تطورات مهمة في مجال السياسات والنظم المتبعة في مجالات الإقراض والمنتجات والخدمات المتعلقة بالعملاء والتي تميزت بالتطور السريع والمحوظ في السوق الأردني في السنوات الأخيرة، وخاصة الخدمات الالكترونية. وهذا سيؤدي بلا ريب إلى رفع القدرات التنافسية للبنوك الأردنية في مواجهة تحديات الانفتاح.

أن النجاح المتواصل الذي يحققه الجهاز المصرفي دليل على حيوية هذا الجهاز وأدائه المتميز، وهو أيضا دليل على قدرته على مواجهة استحقاقات المستقبل، فغدا هذا الجهاز أكثر كفاءة وأكثر قدرة على خلق أدوات مختلفة للادخار ذات مردود مناسب ومخاطر متفاوتة، كما أصبح أكثر عمقا وقدرة على القيام بدور هام في تحقيق النمو الاقتصادي. لكونه المصدر الرئيسي للائتمان داخل السوق المحلي، حيث تعادل تسهيلات البنوك الأردنية ما نسبته ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعادل ودائعه ما نسبته ١٤٥٪ من هذا الناتج، بينما تشكل موجودات البنوك نحو ٢٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المعدلات هي من بين أعلى المعدلات في المنطقة.

يفتنم مجلس إدارة الجمعية هذه المناسبة ليتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء الجمعية على ما قدموه من دعم مالي ومعنوي للجمعية، وليعرب عن شكره وتقديره إلى معالي محافظ البنك المركزي وأجهزة البنك المختلفة على تعاونهم مع الجمعية وتجاوبهم مع اقتراحاتها وتوصياتها.

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور ميشيل مارتو

التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٥

رغم تعرض الاقتصاد الوطني خلال العام إلى بعض المؤثرات السلبية والتي تمثلت بتراجع حجم المساعدات والمنح الدولية عما كان متوقعا والارتفاع الحاد وغير المسبوق في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه استطاع أن يتجاوز هذه المؤثرات الخارجية ليسجل الناتج المحلي نموا حقيقيا بلغت نسبته (٧,٢٪) مقابل (٧,٧٪) عام ٢٠٠٤، كما تمكن أيضا من احتواء الضغوط التضخمية عند مستوى (٣,٥٪)، مما عكس قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الظروف الخارجية وتجاوز آثارها السلبية وباقل الخسائر.

الجهاز المصرفي بدوره ساهم في النمو الاقتصادي الذي تحقق من خلال التمويل الذي قدمه للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ مجمل ما قدمته البنوك من تسهيلات خلال العام (٧٧٤٤,٣) مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها (٢٥٪) قياسا بعام ٢٠٠٤، استخدم جزء من هذه التسهيلات لتحفيز الطلب المحلي وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي والجزء الأخر مكن المستثمرين من إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة مما ساعد على خلق فرص عمل إضافية للعاطلين عن العمل.

وهيما يلي أبرز التطورات الاقتصادية لعام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ٢٠٠٤ :

السياسة النقدية وتطورات أسعار الفائدة :

في ضوء تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية وخاصة أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٥ برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تسع مرات، كذلك حافظ البنك المركزي على رصيده من العملات الأجنبية عند مستويات مريحة بلغت حدود (٤,٧) مليار دينار. وفي ذات الوقت واصل البنك المركزي إتباع أسلوب السياسة النقدية غير المباشرة باستخدام شهادات الإيداع كأداة رئيسية لتنظيم حجم السيولة المحلية، وعلى ضوء ذلك سجلت السيولة المحلية (M2) ارتفاعا مقداره (١٧٩٢,٦) مليون دينار أو ما نسبته (١٧٪) قياسا بمستواها المسجل في عام ٢٠٠٤ .

المالية العامة :

تزايد العجز في الموازنة العامة بعد المساعدات ليصل إلى حوالي (٤٧٦,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٥,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز مالي بلغ (٢٢٢) مليون دينار أو ما نسبته (٢,٧٪) في عام ٢٠٠٤ . وباستثناء المساعدات فقد بلغ العجز حوالي (٩٧٧,١) مليون دينار أو ما نسبته (١٠,٩٪)، مقابل عجز مالي بلغ (١٠٣٣,٣) مليون دينار أو ما نسبته (١٢,٧٪).

ويعزى ارتفاع العجز بصورة أساسية إلى تراجع حجم المساعدات الخارجية بمقدار (٣١١) مليون دينار مقارنة مع ما كان متوقعا، وإلى ارتفاع تكاليف دعم المحروقات بحوالي (٢٦٨,٤) مليون دينار جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ليصل حجم هذا الدعم إلى (٥٣٠,٨) مليون دينار.

بورصة عمان :

التحسن الملحوظ الذي شهده الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة بشكل عام بالإضافة إلى تطور البيئة التشريعية وتوفير الشفافية في سوق رأس المال عزز ثقة المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية بهذا السوق، الأمر الذي انعكس على أداء البورصة التي حققت أداء متميزا لم يتحقق منذ أن تأسست، فقد بلغ حجم التداول في العام الماضي حوالي (١٦,٩) مليار دينار مقابل (٣,٨) مليار دينار في عام ٢٠٠٤، كما سجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة نمواً بلغت نسبته (١٠٥٪) لتصل إلى (٢٦,٧) مليار دينار، وارتفعت أسعار الأسهم بنسبة (٩٣٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٤ .

القطاع الخارجي

قياساً بعام ٢٠٠٤ ارتفع مؤشر إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية + المستوردات) هذا العام بمقدار (١٨٦٥,١) مليون دينار أو ما نسبته (٢٣٪) ليصل إلى (٩٩٧١) مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع بسبب نمو المستوردات بنسبة (٢٨٪) ونمو الصادرات بنسبة (١٠,٣٪).

الزيادة في أسعار النفط عالمياً زادت فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار (٥٨١,٣) مليون دينار لتصل إلى حوالي (١٦٤٨,٤) مليون دينار أي أنها شكلت ما نسبته (٢٢,٢٪) من إجمالي مستوردات المملكة في العام الماضي والتي بلغت بحدود (٧٤١٢,٣) مليون دينار.

أما بالنسبة للصادرات فقد زادت بمقدار (٢٨٤,٥) مليون دينار لتصل إلى (٣٠٣٧,٥) مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع صادرات المملكة من الملابس إلى السوق الأمريكي وإلى ارتفاع الصادرات من الخضروات والفواكه والمكسرات ومستحضرات الصيدلة والبوتاس الخام.

وعلى ضوء ذلك ارتفع عجز الميزان التجاري للمملكة في العام الماضي ليصل إلى ما مقداره (٤٣٧٤) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٣٢٨) مليون دينار قياساً بعام ٢٠٠٤.

الدين العام الداخلي والخارجي :

سجل رصيد الدين الداخلي في العام الماضي ارتفاعا بواقع (٦٠٤) مليون دينار ليصل إلى حوالي (٢٤٣٧) مليون دينار أو ما نسبته (٢٧,٢٪) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (١٨٣٤) مليون دينار أو ما نسبته (٢٢,٥٪) في عام ٢٠٠٤. وقد جاء الارتفاع في رصيد الدين العام الداخلي منسجما مع توجه السياسة المالية نحو السوق المحلية لتلبية احتياجات الموازنة بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

رصيد الدين الخارجي بدوره تراجع بمقدار (٢٩٢) مليون دينار ليصل إلى (٥٠٥٧) مليون دينار أو ما نسبته (٥٦,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥، مقابل (٥٣٤٩) مليون دينار أو ما نسبته (٦٥,٥٪) في عام ٢٠٠٤، ويعزى سبب الانخفاض في رصيد الدين الخارجي إلى انخفاض أسعار العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الدولار وبالتالي أمام الدينار الأردني.

وعلى ضوء ذلك ارتفع صافي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي بحدود (٣١١) مليون دينار أو ما نسبته (٤,٣٪) ليصل إلى حوالي (٧٤٩٤) مليون دينار، بيد أن نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من (٨٨٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٨٤٪) عام ٢٠٠٥ وذلك بسبب ارتفاع الناتج بنسبة أعلى من ارتفاع الدين.

في ظل أداء الاقتصاد الوطني في العام الماضي وبمنظرة تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية، وفي ضوء توجهات السياستين المالية والنقدية، فمن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٦ الملامح الاقتصادية التالية :

أولاً، انخفاض حجم السيولة المحلية لأسباب عديدة أهمها :

- ١- توجه الحكومة نحو الاقتراض المحلي لتمويل العجز المالي بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- ٢- السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي والتوجه نحو زيادة أسعار الفوائد في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وأسواق النقد العالمية وخصوصا أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

ثانياً، ارتفاع معدل التضخم وانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع بسبب ارتفاع أسعار المحروقات التي ستنعكس بلا شك على أسعار السلع الأخرى.

ثالثاً، تراجع آثار ارتفاع أسعار المحروقات عالميا على خزينة الدولة في ظل انتهاء الحكومة إستراتيجية إزالة الدعم التدريجي عن المحروقات والتوجه لتحرير سوق النفط محليا، بالإضافة

إلى ترشيد الإنفاق وإصلاح النظام الضريبي.

رابعاً، مجمل المديونية الداخلية والخارجية في نهاية العام هبط إلى (٨٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينخفض إلى أقل من (٨١٪) في نهاية عام ٢٠٠٦، بسبب احتمالية تراجع الدين الخارجي كنسبة من الناتج الذي من المتوقع أن يحقق في نهاية عام ٢٠٠٦ نمواً بنسبة لا تقل عن (٥٪).

خامساً، ارتفاع معدل أسعار الفوائد البنكية، إلا أن هذا الارتفاع لن يكون له تأثيراً كبيراً على حركة الاستثمار في المملكة، خصوصاً وأن المملكة تتمتع بمقومات استثمارية كثيرة أُرست بمجملها قواعد راسخة لتعزيز أجواء الاستثمار أهمها: الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة التشريعية والقانونية التي تنظم العملية الاستثمارية والاستقرار الذي تحقق على مستوى الاقتصاد الكلي.

المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
			المؤشرات المصرفية
٢١,٠٨٦,٥	١٧,٨٢١,١	١٥,٧٠١,٥	موجودات البنوك المرخصة
٧,٧٤٤,٣	٦,١٨٩,٢	٥,٢٦٢,٤	التسهيلات الائتمانية المباشرة
٨٥٦,٩	٩٦١,٣	٩٢٩,٤	منه بالعملات الاجنبية
١٣,١١٩,٣	١١,٥٦٤,١	٩,٩٦٩,٤	الودائع لدى البنوك المرخصة
٤,٧٥٤,٨	٤,٦٨٥,٤	٣,٨٨٦,٥	منه بالعملات الاجنبية
١,٦٥١,١	١,٨٣٣,٣	١,٢٧٧,١	صافي الموجودات الاجنبية
٩,٩	٩٥,٦	١٥٨,٠	صافي الموجودات من العملات الاجنبية
٢,٢٥٢,٦	١,٨٧٤,٣	١,٦٢٣,٢	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
١٢,١	١١,٩	١٢,٢	الكثافة المصرفية (السكان/عدد الوحدات المصرفية)
٥٩,٠	٥٣,٥	٥٢,٨	نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع %
٢٢٤,٠	٢٢٠,٥	٢١٧,٢	نسبة موجودات البنوك الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية %
٨٥,٩	٧٦,٦	٧٢,٨	نسبة التسهيلات الائتمانية الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية %
١٤٥,٦	١٤٣,١	١٣٧,٩	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية %

الانتاج والسعار

٩,٠١٢,٢	٨,٠٨١,٣	٧,٢٢٨,٧	الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية (مليون دينار)
١,٦٥٨	١,٥٣٤	١,٢٨٨	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية (دينار)
١٠٨,٧	١٠٥,٠	١٠١,٦	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (٢٠٠٢ = ١٠٠)
٣,٥	٣,٤	١,٦	التغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (٢٠٠٢ = ١٠٠)

الدين العام الداخلي والخارجي

٢,٤٦٧	٢,٠٨٢	١,٨١٥	رصيد الدين العام الداخلي
٢٧,٤	٢٥,٨	٢٥,١	نسيته الى الناتج المحلي الاجمالي %
٥,٠٥٦,٧	٥,٣٤٨,٨	٥,٣٩١,٨	رصيد الدين العام الخارجي
٥٦,١	٦٦,٢	٧٤,٦	نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %
٥٧٦,٧	٦٥٤,٢	٩٤٣,٣	خدمة الدين العام الخارجي على اساس الاستحقاق
١٢,٤	١٥,٥	٢٧,٦	نسبة الى الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الانتاج %
٤٢١,٩	٤٩٢,٤	٧٤٩,١	خدمة الدين العام الخارجي على اساس النقدي
٩,٠	١١,٧	٢١,٩	نسبة الى الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الانتاج %

المبالغ بالمليون دينار

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
			القطاع الخارجي
١,٦٠٢,٥-	١,٧-	٨٤١,٦	الحساب الجاري
٣,٥٥٦,٣-	٢,٣٩٥,١-	١,٤١٥,٣-	الميزان التجاري (العجز-)
٣,٠٤٩,٧	٢,٧٥٣,٠	٢,١٨٤,٩	الصادرات
٦,٦٠٦,٠	٥,١٤٨,١	٣,٦٠٠,٢	المستوردات
١٤٧,٨	٥١,٨-	١٠٠,٠-	ميزان الخدمات (صافي)
٣,٣٦٣,٤	٣,٤٢٠,٤	٣,٣٦٠,٣	احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية
٥,١	٦,٦	٩,١	تغطيتها للمستوردات المتوقعة

الوسط المرجح لاسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة

٠,٤٧	٠,٣٨	٠,٥٠	تحت الطلب
٠,٨٣	٠,٧٣	٠,٨٨	توفير
٣,٥٢	٢,٤٩	٢,٧٥	لاجل

الوسط المرجح لاسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة

٩,٢٦	٨,٧٩	٩,٤٣	جاري مدين
٨,١٠	٧,٥٩	٨,٩٢	قروض وسلف
٧,٩٢	٨,٩٨	١٠,٢٤	كمبيالات واسناد مخصومة
٧,٠٠	٦,٠٠	٦,٥٠	سعر الاقراض لافضل العملاء

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني

الجزء الاول

انجازات الجهاز المصرفي

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٠٠٥

المبالغ بالمليون دينار

نسبة التغيير %	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	٢٠٠٤	
					الموجودات
٧,١	٢٥,٤	٥٣٦١,٨	٢٨,١	٥٠٠٥,١	الموجودات الأجنبية
٢٢,٧	٧٤,٦	١٥٧٢٤,٧	٧١,٩	١٢٨١٩,٠	الموجودات المحلية
١٨,٥	٨,٨	١٨٦٥,٤	٨,٨	١٥٧٤,٤	الديون على القطاع العام
٣٠,٤	٣٦,٣	٧٦٥٠,٥	٣٢,٩	٥٨٦٦,٧	الديون على القطاع الخاص مقيم
١٥,٦	٠,٣	٧٣,٣	٠,٤	٦٣,٤	الديون على المؤسسات المالية
١٠,٩	١٨,٣	٣٨٤٨,٩	١٩,٥	٣٤٦٩,٢	الاحتياطيات
٣٥,٠	٠,٦	١٢٥,٧	٠,٥	٩٣,١	النقد في الصندوق
١٠,٣	١٧,٧	٣٧٢٣,٢	١٩	٣٣٧٦,١	أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار
٧,٢	١,٦	٣٣٧,٧	١,٨	٣١٤,٩	أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية
٢٧,٣	٩,٢	١٩٤٨,٩	٨,٦	١٥٣٠,٤	موجودات أخرى
١٨,٣	١٠٠,٠	٢١٠٨٦,٥	١٠٠,٠	١٧٨٢٤,١	مجموع الموجودات = المطلوبات
					المطلوبات
٢٦,٤	١٤,٣	٣٠١٦,٥	١٣,٤	٢٣٨٥,٨	ودائع تحت الطلب
١٤,٧	٣٦,٣	٧٦٦٢,٧	٣٧,٥	٦٦٧٩,٠	ودائع التوفير ولاجل
٧,٠	١٧,٦	٣٧١٠,٧	١٩,٥	٣٤٦٨,٨	المطلوبات الأجنبية
٣٢,١	٢,١	٤٤٤,٤	١,٩	٣٣٦,٤	ودائع الحكومة المركزية
١١,٣	٢,٠	٤٣٢,٠	٢,٢	٣٨٨,٢	الاقتراض من البنك المركزي
٢٠,٢	١٠,٧	٢٢٥٢,٦	١٠,٥	١٨٧٤,٣	راس المال والاحتياطيات والمخصصات
٢٢,٧	١٦,٩	٣٥٦٧,٦	١٥,١	٢٦٨٨,٦	المطلوبات الأخرى

المصدر : النشرة لإحصائية الشهرية للبنك المركزي

تشير البيانات المالية إلى أن القطاع المصرفي حقق أداء متميزاً عام ٢٠٠٥، الأمر الذي انعكس على ربحية هذا القطاع وعلى نتائجه المالية، فقد زادت موجودات القطاع المصرفي بمقدار (٣٢٦٢,٤) مليون دينار لتصل إلى ما يقارب (٢١٠٨٦,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٥ وسجلت نمواً بلغت نسبته حوالي (١٨,٣٪) هذا العام مقابل (١٣,٥٪) في عام ٢٠٠٤.

أما في جانب المطلوبات، فقد ارتفعت حصيلة الودائع المختلفة باستثناء الودائع الحكومية لتصل إلى (١٠٦٧٩,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٥، أي بزيادة مقدارها (١٦١٤,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٢٠٪) عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤، وزادت ودايع الحكومة المركزية في العام الحالي لتصل إلى حوالي (٤٤٤,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,١٪)، مقابل (٣٣٦,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٢٤,٦٪) عام ٢٠٠٤، كما سجلت المطلوبات الأجنبية أيضا نموا بلغ نسبته (٧٪) لتصل إلى (٣٧١٠,٧) مليون دينار هذا العام مقابل (٣٤٦٨,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٤.

وبسبب قيام البنوك هذا العام برسملة جزء كبير من أرباحها وزيادة رؤوس أموالها، فقد تعززت متانة مراكزها المالية وزاد بشكل كبير حجم الموارد التي أصبح بمقدورها وضعها في خدمة الاقتصاد الوطني. فقد ارتفعت رؤوس أموال البنوك والاحتياطيات والمخصصات من (١٨٧٤,٣) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٢٥٢,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بزيادة نسبتها (٢٠,٢٪)، كما سجل رصيد الأموال التي اقترضتها البنوك من البنك المركزي ارتفاعا بنسبة (١١,٣٪) عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى حوالي (٤٣٢) مليون دينار.

وفيما يتعلق بجانب الموجودات، ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) هذا العام لتصل إلى (٧٦٥٠,٥) مليون دينار أي بزيادة نسبتها (٣٠,٤٪) عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤ وشكلت الأهمية النسبية لهذه الديون ما نسبته (٣٦,٣٪) من إجمالي الموجودات مقابل (٣٢,٩٪) عام ٢٠٠٤، وارتفع رصيد الديون على القطاع العام من (١٥٧٤,٤) مليون دينار إلى (١٨٦٥,٤) مليون دينار أو ما نسبته (١٨,٥٪)، إلا أن الأهمية النسبية لهذه الديون من إجمالي الموجودات حافظت على مستواها الذي تحقق في عام ٢٠٠٤ عند مستوى (٨,٨٪) وذلك بسبب ارتفاع البندين بنفس النسبة.

أما بخصوص احتياطيات البنوك، فقد ارتفعت هذا العام بنسبة (١٠,٩٪) لتصل إلى (٣٨٤٨,٩) مليون دينار، ويأتي هذا الارتفاع بصورة أساسية بسبب زيادة أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بالدينار بنسبة (١٠,٣٪) والأرصدة السائلة لديها بنسبة (٣٥٪)، إلا أن الأهمية النسبية لاحتياطيات البنوك إلى إجمالي الموجودات انخفضت من (١٩,٥٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٨,٣٪) عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات لدى الجهاز المصرفي بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الاحتياطيات. هذا وقد زادت أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية أيضا من (٣١٤,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٣٣٧,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٥ محققة بذلك نموا نسبته (٧,٢٪)، ومع ذلك تراجع أهميتها النسبية من (١,٧٪) إلى (١,٦٪) من إجمالي الموجودات.

هيكل الودائع البنكية .

الودائع حسب اصنافها الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

الوديعة	٢٠٠٤	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
تحت الطلب	٣٢٤٤,١	٢٨,١	٣٦٧٤,٤	٢٨,٠	١٣,٣
توفير	١٨٢٨,٦	١٥,٨	١٩٥٦,٦	١٤,٩	٧,٠
لاجل	٦٤٩١,٤	٥٦,١	٧٤٨٨,٣	٥٧,١	١٥,٤
المجموع	١١٥٦٤,١	١٠٠,٠	١٣١١٩,٣	١٠٠,٠	١٣,٤

أما بالنسبة لتطور هيكل الودائع البنكية (تحت الطلب، توفير، لأجل)، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الاجلة بعد انخفاض متواصل استمر خمس سنوات، حيث شكلت في نهاية العام ما نسبته (٥٧,١%) من مجمل الودائع مقارنة مع (٥٦,١%) عام ٢٠٠٤، ولعل السبب الرئيسي وراء تحسن الودائع الاجله يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الفوائد البنكية على الدينار في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، أما بالنسبة لودائع التوفير وتحت الطلب، فقد انخفضت أهمية هذين الصنفين في عام ٢٠٠٥ فباتا يشكلان ما نسبته (١٤,٩%) و(٢٨%) على التوالي، مقابل ما نسبته (١٥,٨%) و(٢٨,١%) عام ٢٠٠٤. ولعل التغير الذي طرأ على هيكل حسابات البنوك والتحول إلى ربط الأموال بودائع لاجال متوسطة سيزيد من قدرة البنوك على الموازنة بين مطلوباتها قصيرة الأجل وموجوداتها من التسهيلات والقروض طويلة الأجل.

مطلوبات وموجودات البنوك من العملات الأجنبية

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

ودائع العملاء:	٢٠٠٤	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
- الحكومة المركزية	١٨,٠	٠,٣	٤٤,٠	٠,٧	١٤٤,٤
- المؤسسات العامة	١٢١,٤	٢,٠	١٦١,٢	٢,٥	٣٢,٨
- مؤسسات مالية غير مصرفية	٩,٧	٠,٢	٩,٩	٠,٢	٢,١
- قطاع خاص	٤٥٣٦,٣	٧٦,٢	٤٥٣٩,٧	٧٠,١	٠,١
التأمينات النقدية	٣٩٩,٨	٦,٧	٤٩٣,٦	٧,٦	٢٣,٥
ودائع البنوك	٥٨٦,٥	٩,٨	٩٠١,١	١٣,٩	٥٣,٦
أخرى	٢٨٤,٩	٤,٨	٣٢٧,٢	٥,١	١٤,٨
المجموع	٥٩٥٦,٦	١٠٠,٠	٦٤٧٦,٧	١٠٠,٠	٨,٧

سجلت موجودات البنوك من العملات الأجنبية هذا العام ارتفاعاً مقداره (٤٣٤,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٧,٢٪) عن مستواها المتحقق عام ٢٠٠٤ لتصل إلى (٦٤٨٦,٦) مليون دينار، وبالمقابل زادت مطلوبات البنوك من العملات الأجنبية بمقدار (٥٢٠) مليون دينار أو ما نسبته (٨,٧٪) لتصل إلى (٦٤٧٦,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٥.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

نسبة التغير %	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	٢٠٠٤	
٥,٩	١,٢	٨٠,٧	١,٣	٧٦,٢	النقد في الصندوق
٧,٢	٥,٢	٣٣٧,٧	٥,٢	٣١٤,٩	أرصدة لدى البنك المركزي
١٤,٧	٦٥,٨	٤٢٦٨,٩	٦١,٥	٣٧٢٢,٦	أرصدة لدى البنوك
١٦,١-	٩,٢	٥٩٥,٥	١١,٧	٧٠٩,٩	محفظه الأوراق المالية
١١,٥-	١٢,١	٧٨٥,١	١٤,٧	٨٨٧,٢	التسهيلات الائتمانية
٢٢,٦	٦,٥	٤١٨,٧	٥,٦	٣٤١,٤	أخرى
٧,٢	١٠٠,٠	٦٤٨٦,٦	١٠٠,٠	٦٠٥٢,٢	المجموع

التسهيلات الائتمانية المباشرة،

التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة حسب النوع

المبالغ بالمليون دينار

نسبة التغير %	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	٢٠٠٤	
١٧,١	٢٠,٣	١٥٧٢,٩	٢١,٧	١٣٤٣,٤	جاري مدين
٢٩,٢	٧٥,١	٥٨١٣,٩	٧٢,٧	٤٤٩٩,٦	قروض وسلف
٣,٣	٤,٦	٣٥٧,٥	٥,٦	٣٤٦,٢	كمبيالات وإسناد مخصصة
٢٥,١	١٠٠,٠	٧٧٤٤,٣	١٠٠,٠	٦١٨٩,٢	المجموع

ساهم الجهاز المصرفي بشكل كبير في معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العام من خلال التسهيلات الائتمانية التي منحها لمختلف القطاعات الاقتصادية وللأفراد، فقد بلغ مجموع ما قدمته البنوك من تسهيلات حوالي (٧٧٤٤,٣) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٥٥٥,١) مليون دينار عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤، استخدم جزء من هذه التسهيلات لتحفيز الطلب الكلي واستمرار النمو الاقتصادي والجزء الآخر مكن المستثمرين من إقامة مشاريع إنتاجية حيوية أو التوسع في مشاريع قائمة مما ساعد على خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وخفف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

القطاع	٢٠٠٤	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	الزيادة (النقص)	نسبة التغير %
الزراعة	١١٣,٦	١,٨	١٠٨,٨	١,٤	٤,٨-	٤,٢-
التعدين	٧٧,٧	١,٣	٥٩,٠	٠,٨	١٨,٧-	٢٤,١-
الصناعة	٨٩٥,٣	١٤,٥	٩٥٠,٦	١٢,٣	٥٥,٣	٦,٢
التجارة العامة	١٤٧٢,٩	٢٣,٨	١٥٩٦,٢	٢٠,٦	١٢٣,٣	٨,٤
الإنشاءات	٩٥٣,٢	١٥,٤	١١٦٩,٤	١٥,١	٢١٦,٢	٢٢,٧
خدمات النقل	١٧٤,١	٢,٨	٢١٧,٨	٢,٨	٤٣,٧	٢٥,١
السياحة والفنادق والمطاعم	١٥٤,٩	٢,٥	١٥٤,٢	٢,٠	٠,٧-	٠,٥-
خدمات ومرافق عامة	٤٩٤,٣	٨,٠	٥٥١,٣	٧,١	٥٧,٠	١١,٥
الخدمات المالية	٩٧,٢	١,٦	١٧٠,١	٢,٢	٧٢,٩	٧٥,٠
أخرى، منها:	١٧٥٦,٠	٢٨,٤	٢٧٦٦,٩	٣٥,٧	١٠١٠,٩	٥٧,٦
شراء الأسهم	٨٣,٩	١,٤	٢٢٠,١	٢,٨	١٣٦,٢	١٦٢,٣
المجموع	٦١٨٩,٢	١٠٠,٠	٧٧٤٤,٣	١٠٠,٠	١٥٥٥,١	٢٥,١

وتجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تركزت بصورة أساسية في بند القروض والسلف الذي شكل ما نسبته (٧٥,١%) من مجمل التسهيلات ونما بنسبة (٢٩,٢%) قياسا بعام ٢٠٠٤ ليصل إلى (٥٨١٣,٩) مليون دينار. وسجل رصيد الجاري مدين ارتفاعا بمعدل (١٧,١%) ليبلغ رصيده (١٥٧٢,٩) مليون دينار بالمقارنة مع (١٣٤٣,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٤. أما بند الكمبيالات والسلف، فقد ارتفع من (٣٤٦,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٣٥٧,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٥ أو ما نسبته (٣,٣%). وعلى الرغم من الارتفاع في القيمة المطلقة لكل من رصيد الجاري مدين ورصيد الكمبيالات إلا أن نسبتهما من إجمالي التسهيلات تراجعت بشكل طفيف وذلك بسبب ارتفاع رصيد القروض والسلف بنسبة أعلى من ارتفاع كل من بندي الجاري مدين والكمبيالات.

وقد توزعت الزيادة في حجم التسهيلات التي تحققت هذا العام والبالغة (١٥٥٥,١) مليون دينار على مختلف قطاعات الاقتصاد، فقد بلغت حصة قطاع الإنشاءات من هذه الزيادة (٢١٦,٢) مليون دينار والتجارة العامة (١٢٣,٣) مليون دينار، وزاد رصيد التسهيلات لقطاع الخدمات المالية بمبلغ (٧٢,٩) مليون دينار والخدمات والمرافق العامة بمبلغ (٥٧) مليون دينار وحصل قطاعي الصناعة وخدمات النقل على مبلغ (٥٥,٣)، (٤٣,٧) مليون دينار على التوالي، من جانب آخر انخفض رصيد التسهيلات الممنوح لقطاع التعدين بمبلغ (١٨,٧) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة بمبلغ (٤,٨) مليون دينار، والسياحة والمطاعم والفنادق بمبلغ (٠,٧) مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر أن التسهيلات الممنوحة لأغراض شراء الأسهم كانت الأعلى نموا بالمقارنة مع باقي قطاعات الاقتصاد، إذ ارتفعت من (٨٣,٩) مليون دينار إلى (٢٢٠,١) مليون دينار

وبنسبة زيادة بلغت (١٦٢,٣٪) عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤. وقد كان ارتفاع أسعار الأسهم احد الأسباب الرئيسية التي دفعت المستثمرين والمضاربين في بورصة عمان للحصول على تسهيلات من البنوك المحلية.

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

المبالغ بملايين الدنانير

نسبة التغيير %	الأهمية النسبية %	٢٠٠٥	الأهمية النسبية %	٢٠٠٤	
١٣,٢	٤,٩	١٣٤,٩	٤,٧	١١٩,٢	نقد في الصندوق
٢,١-	٥٩,٤	١٦٤٠,٩	٦٥,٧	١٦٧٦,٠	أرصدة لدى الجهاز المصرفي
٢٤,٩	٢٨,١	٧٧٥,٢	٢٤,٣	٦٢٠,٧	التسهيلات الائتمانية
١٣٧,٠	٤,٨	١٣٣,٩	٢,٢	٥٦,٥	محفظه الأوراق المالية
٢,٨-	٢,٨	٧٦,٧	٣,١	٧٨,٩	موجودات أخرى
٨,٢	١٠٠,٠	٢٧٦١,٦	١٠٠,٠	٢٥٥١,٣	مجموع الموجودات المطلوبة
٢١,١	٥,٣	١٤٥,٦	٤,٤	١١١,١	ودائع الجهاز المصرفي
٥,٧	٧٧,٧	٢١٤٦,٢	٧٩,٦	٢٠٣٠,٥	ودائع العملاء
٤١,٩	٩,٢	٢٥٣,٨	٧,٠	١٧٨,٩	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
٦,٤-	٧,٨	٢١٦,٠	٩,٠	٢٣٠,٨	مطلوبات أخرى

ارتفعت موجودات (= مطلوبات) فروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة (٨,٢٪) عن مستواها المتحقق عام ٢٠٠٤، حيث بلغ مجموع الموجودات في عام ٢٠٠٥ حوالي (٢٧٦١,٦) مليون دينار مقابل (٢٥٥١,٣) مليون دينار عام ٢٠٠٤، وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع البنود الرئيسية في الميزانية الموحدة لهذه البنوك في جانبي الموجودات والمطلوبات. ففي جانب الموجودات، ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية من (٦٢٠,٧) مليون دينار إلى (٧٧٥,٢) مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت (٢٤,٩٪) مقابل (٣٤,٤٪) عام ٢٠٠٤. كذلك شهد عام ٢٠٠٥ زيادة ملحوظة في استثمارات البنوك في الأوراق المالية حيث ارتفعت محفظة هذه الاستثمارات بمقدار (٧٧,٤) مليون دينار أو ما نسبته (١٣٧٪) عن مستواها المتحقق في عام ٢٠٠٤.

وفي جانب المطلوبات، فقد شكلت ودائع العملاء (٧٧,٧٪) من إجمالي المطلوبات، حيث بلغت هذا العام حوالي (٢١٤٦,٢) مليون دينار بالمقارنة مع (٢٠٣٠,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٤، وارتفعت رؤوس أموال البنوك والاحتياطيات والمخصصات بنسبة (٤١,٩٪) لتصل إلى (٢٥٣,٨) مليون دينار.

رؤوس أموال البنوك

بلغ مجموع رؤوس أموال البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٣٢,٢ مليون دينار مقابل ٨٦٥,٦ مليون عام ٢٠٠٤، أي بزيادة مقدارها ١٦٦,٦ مليون دينار أو ما نسبته ١٩,٢٪. وقد نتجت هذه الزيادة عن قيام عشرة بنوك أردنية برفع رؤوس أموالها عام ٢٠٠٥ هي: بنك المال الأردني (الصادرات والتمويل سابقاً)، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، والبنك التجاري الأردني، بنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، البنك الأردني للاستثمار والتمويل، وبنك سوسيته جنرال/الأردن.

رؤوس أموال البنوك المدفوعة عام ٢٠٠٥

مليون دينار

الزيادة	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البنك
	١٧٦,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠	البنك العربي
٥٩,٩٣٤	١٠١,٤٣٤	٤١,٥٠٠	بنك المال الأردني (بنك الصادرات والتمويل سابقاً)
	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	بنك الاسكان
٢٢,٣١١	٨٢,٣١١	٦٠,٠٠٠	البنك الأهلي الأردني
٢١,٢١٠	٦٦,٠٠٠	٤٤,٧٩٠	بنك الأردن
١٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	البنك التجاري الأردني
١٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	بنك القاهرة عمان
	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	البنك العربي الاسلامي الدولي
	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
٨,٧٥٠	٤٠,٠٠٠	٣١,٢٥٠	البنك الأردني الكويتي
١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٦,٩٠٠	٣٤,٥٠٠	٢٧,٦٠٠	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	بنك الاستثمار العربي الأردني
٤,٥١٦	٢٦,٩٧٠	٢٢,٤٥٤	بنك سوسيته جنرال الأردن
	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	بنك عودة
	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	بنك الكويت الوطني
	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	بنك لبنان والمهجر
	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	بنك HSBC
	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	بنك ستاندرد تشارترد
	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	سي تي بنك
	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	البنك العقاري المصري العربي
	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	مصرف الراجحي
١٦٦,٦٢١	١٠٣٢,٢١٥	٨٦٥,٥٩٤	المجموع

حقوق المساهمين لدى البنوك

بالمليون دينار

الزيادة	حقوق الملكية		البنك
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٦,٤٧	٣٦٣,٨٧	٢٩٧,٤	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
٧٤,٦٩	٣٥٢,٦٩	٢٧٨	البنك العربي
٧٦,٤١	١٧٣,٠٦	٩٦,٦٥	البنك الاهلي الاردني
٧٢,٥٠	١٣٠,١١	٥٧,٦١	بنك المال الاردني (بنك الصادرات والتمويل سابقا)
٣٩,٤٧	١١٢,٥٤	٧٣,٠٧	بنك الاردن
٥٦,٦٥	١٠٥,١٦	٤٨,٥١	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٢٣,٢١	١٠٣,٤٠	٨٠,١٩	بنك القاهرة عمان
١٩,٥٦	٩٧,٦١	٧٨,٠٥	البنك الاردني الكويتي
١١,١٩	٦٩,٤٣	٥٨,٢٤	البنك الاسلامي الاردني
٢٩,٠٤	٦٩,١٥	٤٠,١١	البنك الاردني للاستثمار والتمويل
٢٣,٢٢	٦٧,٢٤	٤٤,٠٢	البنك التجاري الاردني
٤,٣٠	٥٤,٦٨	٥٠,٣٨	البنك العربي الاسلامي الدولي
١١,٣٢	٥٢,٩٢	٤١,٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن
٥,٤٤	٤٨,٦٣	٤٣,١٩	بنك HSBC
٥,٤٨	٤٥,١٨	٣٩,٧	بنك الاستثمار العربي الاردني
١٢,٣١	٣٥,١٠	٢٢,٧٩	بنك ستاندرد تشارترد
٢,٨٨	٣٣,٥٠	٣٠,٦٢	مصرف الراجحي
٣,٦٧	٢٤,٨١	٢١,١٤	البنك العقاري المصري العربي
٨,١٥	٢١,٩٧	١٣,٨٢	بنك سوسيته جنرال الأردن
١,٠٦	٢١,٠٦	٢٠	بنك عودة
٠,٦٤	٢٠,٦٤	٢٠	بنك لبنان والمهجر
٠,٢٢-	١٩,٧٨	٢٠	بنك الكويت الوطني
١,٥٥	١٧,٦٥	١٦,١	سيتي بنك ن أ
٥٤٩,٠١	٢,٠٤٠,٢٠	١,٤٩١,١٩	المجموع

القروض المصرفية الممنوحة

شهد السوق المصرفي الأردني عام ٢٠٠٥ تراجعاً في عدد وحجم القروض المصرفية الممنوحة الممنوحة من البنوك مقارنة مع العام السابق، حيث نظم الجهاز المصرفي في هذا العام ثلاثة قروض فقط بلغ إجمالي قيمتها حوالي (١٠٥,٣) مليون دينار مقابل عشرة قروض منحت في عام ٢٠٠٤ بقيمة إجمالية مقدارها (٢٩٦,٧) مليون دينار.

شارك في القروض الممنوحة عام ٢٠٠٥ عشرة بنوك إضافة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وقد شكلت مساهمة البنوك فيها ما يعادل ٩٦,٢% من مجمل هذه القروض.

من بين البنوك المشاركة في هذه القروض شارك بنك الأردن بثلاثة فيها وقد بلغت حصته فيها (٨,٥) مليون دينار، وشارك بقروضين اثنين كل من البنك الأردني الكويتي وبنك الصادرات والتمويل بحصة مقدارها (١٦,٧) مليون دينار لكل منهما، والبنك الأهلي بمبلغ (١٣) مليون دينار وبنك الإسكان بمبلغ (١١) مليون دينار، وبنك الاستثمار العربي الأردني بمبلغ (٩) ملايين دينار والبنك التجاري الأردني بمبلغ (٨,٥) مليون دينار والبنك العقاري المصري العربي بمبلغ (٨) ملايين دينار. أما البنوك التي ساهمت بقروض واحد فهي: بنك الاتحاد للادخار والاستثمار وبلغت حصته فيه (٦) ملايين دينار وبنك لبنان والمهجر بمبلغ (٤) ملايين دينار.

القروض المصرفية الممنوحة عام ٢٠٠٥

اسم البنك	عدد القروض المشارك بها	حجم المشاركة بالمليون دينار	النسبة الى الإجمالي %
بنك المال الأردني (بنك الصادرات والتمويل سابقاً)	٢	١٦,٦٥٧	١٥,٨
البنك الأردني الكويتي	٢	١٦,٦٥٥	١٥,٨
البنك الأهلي الأردني	٢	١٣,٠٠٠	١٢,٣
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٢	١١,٠٠٠	١٠,٤
بنك الاستثمار العربي الأردني	٢	٩,٠٠٠	٨,٥
بنك الأردن	٣	٨,٥٠٠	٨,١
البنك التجاري الأردني	٢	٨,٥٠٠	٨,١
البنك العقاري المصري العربي	٢	٨,٠٠٠	٧,٦
بنك الاتحاد	١	٦,٠٠٠	٥,٧
بنك لبنان والمهجر	١	٤,٠٠٠	٣,٨
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	١	٣,٩٦٨	٣,٨
المجموع		١٠٥,٢٨٠	١٠٠,٠

تقاص البنوك

سجل حجم الشيكات المتداولة عن طريق غرف المقاصة في المملكة ارتفاعاً ملحوظاً عام ٢٠٠٥ وذلك من حيث القيمة والعدد. فقد زاد عدد الشيكات المتداولة من حوالي (٨٨٨٨,٥) الف شيك عام ٢٠٠٤ إلى (٩٥٨٨,٩) الف شيك عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ٧,٩٪ (بلغت النسبة المناظرة في العام السابق ٤,٩٪) وارتفعت قيمة هذه الشيكات من ما يقارب (١٧,٤) مليار دينار إلى (٢٢,٧) مليار دينار، أي بنسبة ٣٠,٧٪ (بلغت النسبة عام ٢٠٠٤ نحو ٢١,٧٪).

وقد واكب ذلك ارتفاع في حجم الشيكات المعادة (لجميع الأسباب) من حيث القيمة والعدد فارتفع عددها من (٣٦٤) الف شيك إلى (٣٨٦,٣) الف شيك أي بنسبة ٦,١٪ فيما ارتفعت قيمتها من (٤٦٦,٤) مليون دينار إلى (٦٢٦,٨) مليون دينار أي بمعدل ٣٤,٤٪.

وقد واصلت نسبة الشيكات المعادة إلى المتداولة (من حيث العدد) انخفاضها للعام الرابع على التوالي لتصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٪ مقابل ٤,١٪ عام ٢٠٠٤، أما من حيث القيمة فقد طرأ ارتفاع طفيف على النسبة لتبلغ ٢,٨٪ مقابل ٢,٧٪ عام ٢٠٠٤.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد شكل في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٢,٢٪ من إجمالي عدد الشيكات المتداولة مقابل ٢,٣٪ في العام السابق فيما شكلت قيمتها ١,٣٪ من مجمل الشيكات المتداولة مقابل ١,٤٪ عام ٢٠٠٤.

تقاص البنوك

٢٠٠٥	٢٠٠٤	
		الشيكات المتداولة
٩,٥٨٨,٨٧٣	٨,٨٨٨,٥٢٩	العدد
٢٢,٧٣٢,٣٣٥	١٧,٣٩٤,٠٢٨	القيمة بالآلاف دينار
٣٧١,٢	١,٩٥٧	معدل الشيك الواحد (بالآلاف دينار)
		الشيكات المعادة
٣٨٦,٣٧٩	٣٦٤,٠٥٨	العدد
٦٢٦,٧٧٨	٤٦٦,٤١٥	القيمة بالآلاف دينار
١,٦٢٢	١,٢٨١	معدل الشيك الواحد
		الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد
٢٠٩,٣٧٩	٢٠٤,١٠٤	العدد
٢٩٧,٢٤٢	٢٤٨,٩٧٥	القيمة بالآلاف دينار
١,٤٣٠	١,٢٢٠	معدل الشيك الواحد
		نسبة الشيكات المعادة الى المتداولة %
٤,٠	٤,١	العدد
٢,٨	٢,٧	القيمة
		نسبة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد الى المتداولة %
٢,٢	٢,٣	العدد
١,٣	١,٤	القيمة

المصدر : البنك المركزي الاردني

التفرع المصرفي

شهد العام ٢٠٠٥ افتتاح خمسة عشر فرعاً جديداً للجهاز المصرفي الأردني، إضافة إلى افتتاح ستة مكاتب جديدة في مناطق مختلفة من المملكة، وقد قام البنك العربي بتحويل مكاتبه المصرفية البالغ عددها ٥٢ مكتبا إلى فروع، وبذلك أصبح عدد الفروع المصرفية داخل المملكة في نهاية العام ٥٠٦ فروع و ٩٦ مكتبا إضافة إلى ٦٦٣ صرافا ليا تغطي خدماتها معظم أرجاء المملكة.

فروع البنوك في نهاية عام ٢٠٠٥

عدد المكاتب		عدد الفروع		اسم البنك
خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	
	١	٧	٩٦	بنك الاسكان
	١٠		٥٢	البنك الاسلامي الاردني
	٢٩	٧	٤٤	بنك الأردن
	٣	١٤	٤١	البنك الأهلي الاردني
١٩		٧٨	٨٥	البنك العربي
	١٨	١٦	٣٣	بنك القاهرة عمان
	١١	٢	٣١	البنك الاردني الكويتي
	٢	٢	٢٤	البنك التجاري الاردني
	٢		١٦	بنك سوسيته جنرال - الاردن
	١		١٢	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
			١٢	بنك الاتحاد للإيداع والاستثمار
	١		١٠	البنك العربي الاسلامي الدولي
	٢	١	٨	البنك العقاري المصري العربي
١	٦		٨	بنك الاستثمار العربي الاردني
	١		٧	البنك الاردني للاستثمار والتمويل
	١		٧	بنك عوده
	٣		٦	ستاندرد تشارترد كرنديز
	١		٥	بنك الصادرات والتمويل
	١		٣	مصرف الرافدين
			٢	HSBC
	١		٢	سي تي بنك
			١	بنك الكويت الوطني
	٢		١	بنك لبنان والمهجر
٢٠	٩٦	١٢٧	٥٠٦	المجموع

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للفروع الجديدة فقد استحوذت مدينة عمان وضواحيها على احد عشر فرعا من هذه الفروع، وقد شملت قائمة الفروع الجديدة ثلاثة فروع لكل من بنك عودة وبنك الصادرات والتمويل، حيث افتتح بنك عودة فرعين له في مدينة عمان في منطقتي الصويفية وجبل الحسين وفرعا ثالثا في مدينة اربد، فيما امتدت خدمات بنك الصادرات الى منطقة الوحدات في عمان ومدينتي اربد والزرقاء، وازداد البنك الاسلامي الاردني فرعين جديدين الى شبكة فروعه في منطقتي الصويفية وابو نصير في العاصمة عمان والتي شهدت ايضا افتتاح فرعين للبنك التجاري الاردني في منطقتي ابو نصير ومجمع بنك الاسكان، وافتتح كل من البنك الاردني الكويتي وبنك سوسيته جنرال وبنك الاردن والبنك العربي والبنك الاهلي الاردني فرعا واحدا هذا العام. حيث امتدت خدمات البنك الاردني الكويتي وبنك سوسيته جنرال/الاردن الى منطقة عبدون في عمان، وادخل بنك الاردن خدماته الى الجامعة الاردنية، وافتتح البنك العربي في مطار الملك حسين في العقبة، والبنك الاهلي (مركز المبيعات المباشر) في شارع الخالدي في عمان.

توزيع الفروع والمكاتب على محافظات المملكة

المحافظة	عدد الفروع	عدد المكاتب
العاصمة	٣١٠	٤٧
اربد	٥٩	١٨
الزرقاء	٤٨	٩
البلقاء	٢٢	٣
العقبة	١٧	١٠
الكرك	٩	٣
مادبا	٩	١
معان	١١	١
جرش	٦	١
عجلون	٦	
الطفيلة	٤	
المفرق	٥	٣
المجموع	٥٠٦	٩٦

فروع البنوك عام ٢٠٠٥ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	ازيد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	الفرق	المجموع
بنك الاسكان	٤٩	١١	١	١٦	٧	١	١	٣	٤	١	١	١	٩٦
البنك الاسلامي الاردني	٢٤	٧	١	٧	٣	١	٢	٢	٢	١	١	١	٥٢
بنك الأردن	٢٥	٤	١	٦	١	١	٢	١	١				٤٤
البنك الأهلي الأردني	٢٦	٣	١	٣	٢	١							٤١
البنك العربي	٦١	٦	١	٦	٣	١	١	١	٢	١	٢		٨٥
بنك القاهرة عمان	١٩	٤		٥	٢	١			١				٢٢
البنك الأردني الكويتي	٢٢	٤	١	٢	١								٢١
البنك التجاري الأردني	١٦	١	١	٣	٢								٢٤
سوسيه جنرال-الأردن	١١	١	١	١				١					١٦
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٨	١		١	١								١٢
بنك الاتحاد للاخيار والاستثمار	٧	١			٢								١١
بنك العربي الاسلامي الدولي	٧	١	١	٢									١١
البنك العقاري العمري العربي	٤	١		١								١	٨
بنك الاستثمار العربي الأردني	٥	١		١									٨
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٤	١		١									٧
بنك عودة	٦			١									٧
بنك ستاندرد تشارترد	٥			١									٦
مصرف الرفدين	٢										١		٢
بنك HSBC	٢												٢
سبيتي بنك	٢												٢
بنك المال الأردني (المصادر والتمويل سابقاً)	٣	١		١									٥
بنك الكويت الوطني	١												١
بنك لبنان والمهجر	١												١
المجموع	٣١٠	٤٨	٩	٥٩	٢٢	٦	٦	٩	١١	٤	١٧	٥	٥٠٦

مكاتب البنوك عام ٢٠٠٥ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	اربد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	الضرق	المجموع
بنك الأردن	١٢	٣		٩							٤	١	٢٩
بنك القاهرة عمان	٨	١		٣	١	١		١			٣		١٨
البنك الأردني الكويتي	٥			٢	١			١			١	١	١١
البنك الاسلامي الأردني	٤	٤		١				١					١٠
بنك الاستثمار العربي الأردني	٤	١		١									٦
البنك الأهلي الأردني	١			١	١								٣
بنك HSBC	٣												٣
البنك التجاري الأردني	١										١		٢
بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	١			١									٢
بنك ستاندرد تشارترد	٢												٢
البنك العقاري المصري العربي	٢												٢
بنك المال الأردني	١										١		٢
بنك الاسكان								١					١
بنك سوسيتيه جنرال	١												١
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١												١
البنك العربي الاسلامي الدولي				١									١
مصرف الراجحي												١	١
بنك عوده	١												١
المجموع	٤٧	٩	١	١٨	٣	١	٠	٣	١	٠	١٠	٣	٩٦

أجهزة الصراف الآلي لدى البنوك عام ٢٠٠٥

العدد	البنك
١٥٠	بنك الاسكان
١١٤	البنك العربي
٦١	بنك القاهرة عمان
٥٩	بنك الاردن
٥٦	البنك الاسلامي الاردني
٤٩	البنك الأهلي الاردني
٤٨	البنك الاردني الكويتي
٢٥	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)
٢١	البنك التجاري الاردني
١٤	بنك سوسبيته جنرال الاردن
١٣	بنك HSBC
١١	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٩	بنك الاستثمار العربي الاردني
٧	بنك ستاندرد تشارترد
٧	البنك العقاري المصري العربي
٧	بنك عودة
٦	بنك المال الاردني (الصادرات والتمويل سابقاً)
٣	البنك الاردني للاستثمار والتمويل
٢	بنك الكويت الوطني
١	البنك العربي الاسلامي الدولي
٦٦٣	المجموع

الخدمات المصرفية

تميز القطاع المصرفي الأردني في السنوات الاخيرة بالتطور السريع والمحموظ للخدمات المصرفية وخاصة الخدمات الالكترونية، ندرج فيما يلي الخدمات المصرفية التي أدخلتها البنوك عام ٢٠٠٥ إلى السوق الأردني.

الخدمات المصرفية

البنك	الخدمة
بنك الاتحاد للاذخار للاستثمار	- الخدمة المصرفية الهاتف النقال SMS Banking - الخدمة المصرفية عبر الانترنت Internet Banking
بنك الأردن	- تطوير منتج البطاقات الائتمانية - المنتجات العقارية (قروض الإسكان، قروض مالكي البيوت الحاليين، قروض شراء الأراضي، قروض المغتربين، قروض شراء المكاتب والعيادات).
البنك الأردني الكويتي	- خدمة التأمين المصرفي. - خدمة تمويل أجهزة LAP TOP
البنك الأردني الاستثمار والتمويل	- خدمة E-JIFBANK (الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال: الانترنت، الموبايل، الهاتف، الرسائل القصيرة)
بنك الاستثمار العربي الأردني	- القروض الموجهة لقطاع الأفراد - القروض الشخصية - قروض الإسكان
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	- خدمة التأمين المصرفي - خدمة إعادة تعبئة الهواتف الخلوية - دفع الفواتير VMRS - خدمة Internet shopping card - خدمة التفاوض من خلال البنك الفوري
البنك الإسلامي الأردني	- إصدار البطاقة الذكية. - خدمات الرسائل القصيرة SMS
البنك الأهلي الأردني	- القرض الدوار - خدمة الرسائل القصيرة SMS - القرض الذهبي - بطاقات ماستر كارد المدفوعة مسبقا Prepaid Master Card
البنك التجاري الأردني	- التوفير التعليمي. - برنامج حماية دخل الأسرة - الراتب المبكر - SMS البنكي - فيزا SMS - قروض جامعة عمان الأهلية

الخدمات المصرفية

البنك	الخدمة
	<ul style="list-style-type: none"> - حوالات Western Union - القروض التعليمية - قروض أجهزة الحاسوب - قروض الإجازات - برنامج حماية المسافرين مع بطاقات ائتمان التجاري - قروض الأراضي
بنك سوسيتيه جنرال - الأردن	<ul style="list-style-type: none"> - الخدمة المصرفية عبر الانترنت Internet Banking - قروض تمويل شراء أراضي
البنك العربي	<ul style="list-style-type: none"> - خدمة إعادة تعبئة الهواتف الخليوية VMRS - تسديد فواتير المياه من خلال القنوات الالكترونية - إطلاق موقع البنك العربي/ للأردن
البنك العربي الإسلامي الدولي	<ul style="list-style-type: none"> - مشروع الإجارة المنتهية بالتمليك - نظام تسديد فواتير فاست لينك - اتفاقية تمويل المشتريات من شركة درويش الخليفي
البنك العقاري المصري العربي	<ul style="list-style-type: none"> - منتجات وخدمات التجزئة: قروض السيارات، قروض الإسكان، شهادات الإيداع، بطاقات الائتمان، قروض شخصية
بنك عوده	<ul style="list-style-type: none"> - التامين المصرفي بالاشتراك مع شركة الشرق الأوسط للتأمين - خدمة الصراف الآلي - خدمة البطاقات الائتمانية - قروض السفر - قروض الكمبيوتر - حسابات الانترنت - القروض الشخصية - القروض السكنية - حسابات سلف
بنك المؤسسة العربية المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> - مشروع PC Initiative بالتعاون مع شركة الاتصالات الأردنية - خدمة السحب على المكشوف للأفراد

الجزء الثاني

الموارد البشرية في البنوك

استمر الارتفاع الملحوظ في حجم القوى البشرية العاملة في الجهاز المصرفي الاردني للعام الثاني على التوالي، بعد الانخفاض المتواصل الذي سجل في السنوات الست السابقة، فقد ارتفع عدد العاملين في البنوك من ١٢٤٢٩ موظفا عام ٢٠٠٤ الى ١٣١٨٢ موظفا عام ٢٠٠٥، أي بزيادة مقدارها ٧٥٣ موظفا، او ما نسبته ٦,١%. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التطور والانتعاش في العمليات المصرفية التي تشهدها الساحة المصرفية الاردنية. وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في هذا القطاع حسب الجنس فقد ارتفع عدد الذكور من ٨٧١٥ موظفا عام ٢٠٠٤ الى ٩١٣٥ موظفا عام ٢٠٠٥ ليشكلوا ما نسبته ٦٩,٣% من اجمالي عدد العاملين، وازداد ارتفاع في عدد الاناث العاملات في هذا القطاع من ٣٧١٤ موظفة الى ٤٠٤٧ موظفة ليشكلن ما نسبته ٢٩,٩% من اجمالي عدد الموظفين.

توزيع العاملين حسب الجنس

العام	ذكور	التوزيع النسبي %	اناث	التوزيع النسبي %	المجموع	نسبة النمو %
٢٠٠٤	٨٧١٥	٧٠,١	٣٧١٤	٢٩,٩	١٢٤٢٩	٤,٣+
٢٠٠٥	٩١٣٥	٦٩,٣	٤٠٤٧	٣٠,٧	١٣١٨٢	٦,١+

١. الاستقالات والتعيينات:

عينت البنوك في العام المنصرم ٢٠٩٤ موظفا وموظفة مقابل ١٥٣٦ في العام السابق. فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الاسباب ١٣٤١ موظفا وموظفة مقابل ٩٩٠ موظفا. ومن بين المعينين هذا العام شكل الذين لديهم خبرة مصرفية سابقة نحو ٤٦,٧%.، فيما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل في الحقل المصرفي ٥٣,٣%.

وفيما يتعلق بتوزيع المعينين حسب الجنس، فان نسبة الاناث اللواتي انضممن للعمل لدى البنوك بلغت هذا العام ١٧,٨% من اجمالي عدد الموظفين، وهذه النسبة تفوق نظيرتها في فئة الذكور والتي بلغت ١٥%.

اما بالنسبة للاستقالات فقد كانت النسبة بين الذكور اعلى منها بين الاناث حيث بلغت نسبة الذكور المستقيلين ١٠,٨% من مجموع الموظفين فيما بلغت نسبة الاناث المستقيلات ٨,٨% من مجموع الموظفين في البنوك.

وعليه فقد تميزت فئة الذكور بالاستقرار النسبي عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع فئة الاناث حيث بلغ معدل دوران الموظفين ٢٥,٨% بينما بلغ هذا المؤشر في فئة الاناث ٢٦,٦%. اما المعدل العام لدوران العاملين في هذا القطاع فقد بلغ ٢٦,١% بالمقارنة مع ٢٠,٣% في عام ٢٠٠٤.

تشتمل هذه الاحصائية على العاملين في البنوك الاعضاء فقط.

الاستقالات والتعيينات

العام	الاستقالات	التعيينات	معدل دوران الموظفين %
٢٠٠٤	٩٩٠	١٥٢٦	٢٠,٣
٢٠٠٥	١٣٤١	٢٠٩٤	٢٦,١

٢. المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في البنوك في التحسن عام ٢٠٠٥، حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراة، ماجستير وبكالوريوس) الى ٥٥,٧% من اجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٥٢,٥% في العام ٢٠٠٤، بالمقابل استمر الهبوط في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في نهاية العام ١٠,٦% بعد ان وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠٤ الى ١٢,٢%. وانخفضت نسبة العاملين من حملة الدبلوم المتوسط من ٢٣,٩% الى ٢٢,٧%، اما المستخدمون الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة فقد تراجعت نسبتهم من ١١,٤% عام ٢٠٠٤ الى ١١% عام ٢٠٠٥.

توزيع العاملين حسب المؤهلات العلمية

العام	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٢٠٠٤	١٧	٠,١	٦٥٧	٥,٣	٥٨٥٣	٤٧,١	٢٩٦٣	٢٣,٩	١٥٢٠	١٢,٢	١٤١٩	١١,٤	١٢٤٢٩
٢٠٠٥	١٩	٠,١	٧٤٧	٥,٦	٦٥٨٢	٥٠,٠	٢٩٩٢	٢٢,٧	١٣٨٩	١٠,٦	١٤٥٢	١١,٠	١٣١٨٢

٣. التوزيع العمري للموظفين

يظهر الجدول رقم (٤) ان نسبة الموظفين الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة قد ارتفعت من ١٣,٩% عام ٢٠٠٤ الى ١٤,٤% عام ٢٠٠٥، وارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح اعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٨,٨% الى ٢٩,٩%، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ سنة و ٣٩ سنة من ٥٦,٥% عام ٢٠٠٤ الى ٥٤,٨% عام ٢٠٠٥، اما الموظفون الذين تجاوزت اعمارهم ٦٠ عاما ولا يزالون على رأس عملهم فقد بلغ عددهم ١٢٠ موظفا ولم تتعد نسبتهم ٠,٩% من اجمالي عدد العاملين.

توزيع العاملين حسب الاعمار

العام	اقل من ٢٥ سنة		٢٥ - ٣٩ سنة		٤٠ - ٥٩ سنة		اكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٢٠٠٤	١٧٣٢	١٣,٩	٧٠١٨	٥٦,٥	٢٥٨٤	٢٨,٨	٩٥	٠,٨	١٢٤٢٩
٢٠٠٥	١٨٩٧	١٤,٤	٧٣٣٦	٥٤,٨	٢٩٣٨	٢٩,٩	١١٦	٠,٩	١٣١٨٢

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

شكل العاملون العازبون عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٣٦,١% من اجمالي عدد الموظفين في البنوك مقابل ٣٣,٣% عام ٢٠٠٤، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين المتزوجين من ٦٦,٧% الى ٦٣,٩%.

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي

المجموع	متزوجون		عازبون		العام
	%	العدد	%	العدد	
١٢٤٢٩	٦٦,٧	٨٢٩٤	٢٢,٣	٤١٣٥	٢٠٠٤
١٣١٨٢	٦٣,٩	٨٤٢٥	٢٦,١	٤٧٥٧	٢٠٠٥

العاملون في البنوك المرخصة

٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البنك
٢٦٢٢	٢٣٩٦	البنك العربي
١٨٠٤	١٦٩٦	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
١٤٥٧	١٤١٨	البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار
١٢٥٢	١١٧٤	البنك الاهلي الاردني
١١٦١	١٠٨١	بنك الاردن
٩٨٠	١٠٠٣	بنك القاهرة عمان
٦٣٠	٥٧٣	البنك الاردني الكويتي
٤٢٥	٣٨٢	البنك التجاري الاردني
٣٢٨	٣٠٩	بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار
٣٢٧	٣٠٥	بنك الاستثمار العربي الاردني
٣١٧	٣١٢	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن
٢٩٦	٢٦٣	بنك HSBC
٢٥٩	٢٣٢	البنك العربي الاسلامي الدولي
٢٣٧	٢٢٠	البنك العقاري المصري العربي
٢٣٧	١٧٩	بنك المال الاردني
٢١٢	١٩٥	البنك الاردني للاستثمار والتمويل
١٩٥	١٨٨	سوسيته جنرال الاردن
١٧٨	١٤٨	بنك ستاندرد تشارترد
١٢٠	٩٢	بنك عودة
٦٠	٥٥	سي تي بنك
٤٩	٤٧	مصرف الرافدين
١٩	١٣	بنك الكويت الوطني
١٧	١٧	بنك لبنان والمهجر
	١٣١	بنك فيلادلفيا (دمج مع البنك الاهلي)
١٣١٨٢	١٢٤٢٩	المجموع

الجزء الثالث نشاطات الجمعية

انطلاقاً من حرص الجمعية على تحقيق اهدافها ورعاية مصالح اعضائها وتوثيق اسس التعاون فيما بينهم، عقدت الجمعية خلال العام عدداً من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، كما درست العديد من القوانين والتعليمات التي تهم الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام وقامت بتزويد البنك المركزي بالملاحظات والمقترحات على تلك التعليمات والقوانين بعد ان استمزجت آراء البنوك بشأنها. كما وقعت الجمعية اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على البنوك الاردنية بالإضافة الى تبني ورعاية العديد من النشاطات وورشات العمل التي كان لها بالغ الاثر في تبادل الخبرة والمعرفة المصرفية وخدمة الاهداف المشتركة للاعضاء ندرجها على النحو التالي :

جلالة الملك يؤكد دعمه للقطاع المصرفي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي

أكد جلالته الملك عبدالله الثاني دعمه للقطاع المصرفي الاردني الذي يسهم في دعم عجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات وتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وقد جاء حديث جلالته خلال لقاء عقد في الديوان الملكي الهاشمي العامر مع رؤساء مجالس ادارات البنوك العاملة في المملكة والمديرين العامين بحضور دولة رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني. وقد دعا جلالته الملك خلال اللقاء الى تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع المصرفي، ووضع استراتيجية تساهم في تمكين الاردن لأن يكون مركزاً جاذباً لمختلف الخدمات المصرفية والمالية في المنطقة، مثمناً مساهمة البنوك في تمويل المشاريع التنموية الكبرى.

وخلال اللقاء استمع جلالته الى عرض مقدم من جمعية البنوك تضمن انجازات القطاع المصرفي والخطط والاجراءات والسياسات التي يتبناها لتطوير عمل واداء المصارف بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وقد تمت الإشارة الى ارتفاع موجودات القطاع المصرفي بشكل ملموس والى الزيادة الكبيرة في الودائع والتسهيلات الائتمانية والتي شملت جميع القطاعات مع التركيز على القطاعات ذات الأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية كالاسكان والقروض الاستهلاكية والتعليم والصحة إضافة الى تقديم ادوات استثمار مربحة والتوسع في الاقراض طويل الاجل وتطوير سوق راس المال، علاوة على ما حققه القطاع المصرفي من نجاحات في تعزيز النشاط الاستثماري وتنويع الخدمات وتوفير الارضية الداعمة للسياسات النقدية والمالية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

وقد تحدث خلال اللقاء ايضا وزير المالية ومحافظ البنك المركزي حيث اشادا بالدور المتميز الذي يقوم به القطاع المصرفي في المملكة.

وفي هذا الصدد اطلع مجلس ادارة الجمعية على قرار دولة رئيس الوزراء بتشكيل فريق عمل برئاسة محافظ البنك المركزي الاردني لوضع آلية لتنفيذ توجيهات جلالته الملك بخصوص جعل الاردن مركزاً مالياً في المنطقة، واطلع على الدراسة المشتركة التي اعدتها الجمعية بالتعاون مع فريق برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC)، وقد تم تسليم هذه الدراسة الى البنك المركزي لتقديمها لصاحب الجلالة.

انتخاب مجلس ادارة جديد من (9) أعضاء.

انتخبته الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن مجلس ادارة جديد للجمعية وفق احكام النظام الجديد للجمعية المنبثق عن قانون البنوك لسنة ٢٠٠٠ والذي تم بموجبه زيادة عدد اعضاء مجلس

الإدارة من سبعة إلى تسعة أعضاء.

اجتمعت الهيئة العامة للجمعية برئاسة السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٥ وبمشاركة (١٤) بنكا من البنوك الاعضاء ممثلين برؤساء مجالس الإدارات أو المديرين العامين حسب النظام الجديد اضافة الى حضور البنك المركزي بصفته مراقبا حيث مثلته الأنسة ملك غانم مدير دائرة مراقبة البنوك وبحضور الرئيس التنفيذي للجمعية السيد مفلح عقل. وتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من السادة بنك الاسكان، وبنك الاستثمار العربي الاردني، وبنك الاردن، والبنك العقاري المصري العربي، والبنك الاردني الكويتي، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار، والبنك الاهلي الاردني، وسيتي بنك، وبنك الصادرات والتمويل (بنك المال الاردني حاليا)، فيما انتخب المجلس الجديد معالي الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس ادارة بنك الاسكان للتجارة والتمويل رئيسا لمجلس ادارة الجمعية، والسيد محمد ياسر الاسمر مدير عام البنك الاردني الكويتي نائبا للرئيس.

ويذكر أن عدد أعضاء الهيئة العامة لجمعية البنوك قد أصبح بموجب النظام الجديد (٢٣) عضوا ويشمل جميع البنوك التجارية والاستثمارية المرخصة في المملكة، وذلك بعد ان استبعد النظام (٣) مؤسسات متخصصة تشمل بنك الإنماء الصناعي، وبنك تنمية المدن والقرى ومؤسسة الاقراض الزراعي.

وقد ناقشت الهيئة العامة للجمعية خلال اجتماعها التقرير السنوي للجمعية والميزانية العمومية والحسابات الختامية لعام ٢٠٠٤ والميزانية التقديرية للعام المالي الجديد، وتم اقرارها ورسوم العضوية.

القطاع المصرفي الاردني يستنكر الأعمال الارهابية

استنكر رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية البنوك وكافة البنوك المرخصة في المملكة واعضاء الاسرة المصرفية الاردنية من اداريين وكوادر وموظفين وشجبهم الاعمال الارهابية الجبانة التي قامت بها فئسة ضالة مضللة بالاعتداء الاجرامي الأثم على ارواح المواطنين وضيوف الاردن الأمنين الابرياء والاعتداء على مؤسسات مدنية آمنه مستهدفة القتل الأعمى وإثارة الرعب بين المواطنين مغربين عن ادانتهم الشديدة وشجبهم لهذه الاعمال الاجرامية.

وقد اكدت جمعية البنوك والاسرة المصرفية بأكملها، وقد هالها هذا العمل الإجرامي، وقوفها موحدة وراء القيادة الاردنية لتعزيز امن الوطن واستقراره ونموه الاقتصادي وستبقى كما كانت تضع قدراتها ومواردها في خدمة الاقتصاد الاردني.

ان الجهاز المصرفي قد تعاون مع الجميع من اجل تجاوز الآثار السلبية التي خلفها هذا العدوان الأثم، وفي نفس الوقت اكد رؤياه بان مثل هذا الأمر لن يؤثر على مسيرة الاردن الاقتصادية حيث سيبقى الاقتصاد الاردني محافظاً على مسيرة نموه واستقباله للاستثمارات الأجنبية التي ترد اليه لبيئته الاستثمارية المؤاتية.

هذا وقد دعا محافظ البنك المركزي الاردني الى اجتماع ضم رؤساء مجالس الإدارة والمديرون العامون للبنوك العاملة في المملكة بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٥ في مبنى البنك المركزي الاردني تمخض عنه صدور بيان عن البنك المركزي الاردني والاسرة المصرفية الاردنية. وبعد مداوات تناولت المسيرة الاقتصادية الاردنية ودور القطاع المصرفي والمستجدات الاليمة، توصل الاجتماع الى ما يلي :

(١) إن الأداء الاقتصادي المتميز ومعدلات النمو المرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية ستستمر كونها نتيجة لاصلاحات هيكلية شاملة وجو استثمار منفتح وجاذب وسياسات اقتصادية ونقدية حافظت على استقرار الأسعار واستقرار سعر صرف العملة الوطنية. ومن أهم عناصر جو الاستثمار الجاذب الاستقرار الأمني والسياسي الذي ينعم به الاردن بفضل قيادته الهاشمية الحكيمة والحكومة الاردنية الرشيدة وأجهزتها الأمنية الساهرة دوماً. ويجدد القطاع المصرفي ثقته الكاملة بالأجهزة

الأمنية الاردنية، ويشيد بدورها الهام طوال السنوات الماضية في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن. (٢) كما ذكر قائد الوطن حفظه الله ورعاه أن كل اردني هو جندي ورجل أمن للحفاظ على استقرار هذا الوطن الغالي، وبناءً على ذلك سيقوم البنك المركزي وكافة البنوك الاردنية باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات أمنية واستخدام الأجهزة الحديثة لمنع أية محاولات للنيل من سلامة هذه المؤسسات ومساعدة الجهات الرسمية الأمنية للقيام بدورها على أكمل وجه.

(٣) تقديم الشكر والتقدير للمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية على الرسائل الأخوية والتي أبدت فيها كل الدعم والتعاطف والثقة بقدرة الاردن على تجاوز الأحداث الأليمة.

(٤) يتقدم البنك المركزي الاردني والأسرة المصرفية الاردنية من سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله بكل آيات الولاء والمحبة والدعاء لله العلي القدير أن يحفظ الاردن الغالي وأن يحفظ جلالة الملك المفدى.

صدور نظام جديد لجمعية البنوك

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على صدور نظام جمعية البنوك بمقتضى المادة (٩٥) من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، حيث تم نشر النظام في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٤٧٠٧ تاريخ ١٦/٥/٢٠٠٥، وبدا العمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

سعر فائدة مرجعي للسوق الأردني (جوديبور)

اطلقت الجمعية المؤشر المرجعي المحلي لاسعار الاقراض بين البنوك بالدينار الاردني للأجل القصيرة من "يوم واحد الى ١٢ شهراً" تحت اسم جوديبور (JODIBOR) وذلك ابتداء من ١ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في خطوة مهمة تستهدف تطوير السوق النقدي بالدينار الاردني وخاصة في مجال تسعير القروض المصرفية. وسيضيف هذا المؤشر ميزة أخرى للعديد من الميزات الايجابية التي يتصف بها السوق المالي في الاردن، حيث تتماثل هذه الخطوة مع ما هو سائد في العديد من اسواق العالم المالية المتطورة، وهذا المؤشر هو على غرار مؤشر (LIBOR) لسعر الاقراض بين البنوك في لندن والعديد من الدول الأخرى. ويشكل المؤشر نقلة نوعية وخطوة هامة جداً، حيث جاءت من خلال تعاون الجمعية وكافة البنوك في المملكة وبمباركة ودعم وتعاون من البنك المركزي الاردني. ويمتاز هذا المؤشر بالاستمرارية والواقعية بحيث يتم تثبيته يومياً استناداً الى معدل اسعار الاقراض بين البنوك للفترات المحددة، والتي تعكس ظروف السوق من حيث الطلب على السيولة واتجاهات اسعار الفائدة قصيرة الاجل.

ان من شأن هذا التوجه الجديد تمهيد الطريق لايجاد منحني عائد فعال للسوق النقدي بالدينار الاردني يمكن من خلاله مقارنة عوائد السوق النقدي كما يمهّد الطريق لايجاد ادوات ومشتقات لاسعار الفائدة بالدينار الاردني. وسوف يكون الـ (جوديبور) اساساً لتحديد تكلفة الاقتراض بالدينار الاردني في السوق النقدي والراسمالي حيث سيتم استخدامه مستقبلاً كمرجع اساسي لاحتساب اسعار الفائدة المتغيرة للقروض والتسهيلات وكذلك لتحديد اسعار عقود المشتقات المالية مثل مبادلة اسعار الفائدة (Interest Rate Swap).

ان سعر الفائدة المرجعي (جوديبور) يركز على اسعار عشرة بنوك مشتركة في التسعير لكل يوم عمل، وبحيث يتم استبعاد أعلى سعرين، وأدنى سعرين ويتم اخذ معدل اسعار اقراض البنوك الستة الباقية وهي سعر ليلة واحدة واسبوع وشهر وثلاثة اشهر وستة اشهر وسنة ليكون المعدل المستخرج اكثر واقعية في تمثيل سعر الفائدة السائد في السوق ويعكس المؤشر ظروف السوق من حيث الطلب على السيولة واتجاهات اسعار الفائدة قصيرة الاجل.

وقد تم توقيع ميثاق شرف خاص بتطبيق نظام اسعار فائدة الاقراض بين البنوك، حيث وقعه

رؤساء مجالس ادارات كافة البنوك ومديروها العامون بحضور محافظ البنك المركزي الاردني. ويتم نشر هذا المؤشر خلال ايام عمل الجهاز المصرفي الاردني من خلال كافة وسائل الاعلام المتاحة اضافة الى الموقع الالكتروني لجمعية البنوك.

اتفاقية تعاون بين جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

تم في مقر جمعية البنوك توقيع اتفاقية تعاون بين الجمعية ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي احدى المؤسسات المنبثقة عن البنك الدولي تهدف الى تطوير لوائح الحاكمة المؤسسية في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني.

وجاءت هذه الاتفاقية بعد مباحثات بين الجانبين حول طريقة التعاون والتنسيق والشروط الواجب الالتزام بها، في مجال تقديم المساعدة الفنية لتطوير مبادئ التحكم المؤسسي للقطاع المصرفي الاردني والتي تهدف الى تعزيز الثقة بهذا الجهاز محليا وخارجيا لان اتباع مبادئ التحكم المؤسسي الجيد أصبحت من الاساسيات التي تتبعها المؤسسات والشركات وخاصة المؤسسات المصرفية والمالية في كافة انحاء العالم.

ويأتي هذا الجهد اضافة الى الجهد الذي قام به البنك المركزي الاردني بأصدار كتيب يتضمن ارشادات التحكم المؤسسي الجيد الموجهة لاعضاء مجالس ادارات البنوك ترجمة لاهتمامه بتعزيز مستوى التحكم المؤسسي لدى مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني وسعيه الدائم لتحسين وتعزيز جودة القرار الاداري والائتماني لدى البنوك من خلال الانظمة والتعليمات التي يصدرها ومن خلال حرصه على توفير وتطوير البيئة القانونية التي تعمل ضمنها البنوك وذلك انطلاقا من دوره الرقابي والتوجيهي الحيوي. وهذا ايضا يتفق مع توجه جمعية البنوك وسعيها الدائم لخدمة اعضائها، وخدمة القطاع المالي والاقتصاد الوطني بشكل عام والاسهام في تعزيز مكانة الجهاز المصرفي الاردني وفي ظل التطورات والمستجدات في الصناعة المصرفية الدولية.

ولاهمية تعزيز دور التحكم المؤسسي الجيد رأت الجمعية الاستعانة بخبرة المؤسسات الدولية ومنها مؤسسة (IFC) ذات الخبرة الواسعة والمتراكمة في هذا المجال لتقديم العون والمساعدة الفنية لجمعية البنوك في مجال التحكم المؤسسي وقد تم الاتفاق بين الجانبين على وضع اتفاقية تعاون في هذا المجال وبمباركة من البنك المركزي الاردني الذي شدد على أهمية هذا الموضوع الذي ستنعكس آثاره بشكل ايجابي على مؤسسات القطاع المصرفي الاردني.

هذا وستقوم مؤسسة التمويل الدولية بموجب هذه الاتفاقية بتقديم خدمات تشمل على مساعدات فنية للجمعية لتطوير لوائح للحاكمة المؤسسية الجيدة ولتكون هذه اللوائح بمثابة اطار تتبعه البنوك في المملكة من خلال طاقم موظفيها وبواسطة مستشار قانوني خارجي ومستشارين متخصصين وخبراء في مجال الحاكمة المؤسسية.

الضريبة العامة على المبيعات على الخدمات المستوردة من قبل البنوك العاملة في الأردن

بادرت جمعية البنوك في الاتصال بالمسؤولين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وعقد ممثلون عنها اجتماعا مع عطفوفة مدير عام المؤسسة بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٤ فور تنبه القطاع المصرفي لاحتمالية خضوع الخدمات المستوردة من قبل البنوك للضريبة العامة على المبيعات، ومدى خضوعها للفترة من بداية العام ٢٠٠١ ولنهاية العام ٢٠٠٤، في ضوء التعديلات التي طرأت على قانون الضريبة العامة على المبيعات بحيث أصبحت بموجبها كافة الخدمات، باستثناء ما ورد منها في الجدول رقم (٣) من القانون خاضعة للضريبة العامة على المبيعات.

ونظرا لعدم وضوح متطلبات القانون وسهو البنوك ودائرة ضريبة الدخل على المبيعات عن متابعة هذا الموضوع في حينه، تم الاتفاق على ضرورة ايجاد الحل المناسب لتوفيق اوضاع البنوك

للسنوات السابقة وايجاد آلية لتوريد الضريبة المستحقة على الخدمات المستوردة الخاضعة اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٥، حيث طلب الي كافة الاعضاء حصر الخدمات المستوردة من بداية العام ٢٠٠١ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤، وقد قامت الجمعية بالتمني على معالي وزير المالية بالتنسيق لمجلس الوزراء الموقر باعفاء البنوك مما قد يترتب على الخدمات التي استوردها (١٩) بنكاً والتي تقدر بحوالي (٩٤) مليون دينار من ضريبة المبيعات والغرامات عن السنوات السابقة اسوة بالقطاعات الاخرى، في حين ابدت الجمعية كل استعداد للالتزام بمتطلبات القانون وايجاد آلية مناسبة لتوريد ضريبة المبيعات التي قد تتحقق على الخدمات المستوردة اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٥ وتجنيب الاعضاء مزيداً من الكلف الادارية والاعباء.

وقد طلب مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من الجمعية بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٥ مخاطبة البنوك الاعضاء بضرورة مراجعة الدائرة لاستكمال اجراءات اعفاء هذه البنوك من كافة الغرامات المترتبة على الخدمات المستوردة عن الفترة من بداية العام ٢٠٠١ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ على اساس قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩٥) تاريخ ١٩/٤/٢٠٠٥ والذي يشترط ان يتقدم المكلف بطلب للاستفادة من الاعفاء من الغرامات ودفع الضريبة والفروقات المستحقة عليه او تقسيطها حسب الاصول المتبعة في الدائرة لهذه الغاية.

تطوير الافراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)

في تنسيق مشترك ما بين الجمعية وبين فريق برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC)، قام فريق (FSVC) بتقديم مشروع لتطوير الافراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، تم عرضه على مجلس ادارة الجمعية حيث قرر المجلس السير بالمرحلة الاولى من المشروع وفي ضوء تقييم المجلس لهذه المرحلة يتم اتخاذ القرار بخصوص المرحلة التالية.

الاجندة الوطنية

شاركت الجمعية في اعمال اللجنة الوطنية المكلفة باعداد الاجندة الوطنية / فريق عمل محور الخدمات المالية والاصلاح المالي والحكومي، وقد اعدت الجمعية مسودة ورقة محور الخدمات المالية والمبادرات المطلوبة لقطاع البنوك، تم عرض هذه الورقة على اعضاء الجمعية وتم ادخال ملاحظاتهم عليها اضافة الى القوانين المطلوب تعديلها او اصدارها بحسب المبادرات مع بيان الاسباب الموجبة لذلك بصورة تفصيلية ليصار الى توثيقها كمرفق مع وثائق هذا المحور، كما اخذ مجلس ادارة الجمعية علماً بهذه الورقة.

مشروع تعديل قانون الشركات الحالي

بناء على توجهات دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة باعادة النظر ببعض احكام قانون الشركات الحالي رقم (٩٧/٢٢) وتعديلاته في ضوء التطبيقات العملية له، قامت الجمعية بتزويد وزارة الصناعة والتجارة بأراء واقتراحات الجمعية حول هذا القانون بعد ان استمزتجت آراء البنوك بشأنه. كما تم عقد عدة لقاءات مع مراقب الشركات، تمهيدا لوضع مشروع جديد للقانون يسد الثغرات التشريعية التي اظهرها التطبيق العملي للقانون ويتفق مع السعي لتأمين بيئة استثمارية آمنة.

اعداد مشروع لتعديل مواد قانون التجارة المتعلقة بالعمليات المصرفية

ان التطور الهائل في طبيعة الاعمال التجارية، واستمرارية هذا التطور، ولاهمية وجود قواعد

مقننة تضمن استقرار التعامل وحفظ الحقوق وتوفير مصدر تشريعي يتسم بالثبات النسبي ويساعد القضاء على استقواء احكامه على نحو يقلل من تعدد الاجتهادات وتضاربها، وحرصا من الجمعية على مواكبة مقتضيات العصر، وسد الثغرات التشريعية، وجدت ان الدعوة ملحة لتعديل مواد قانون التجارة الاردني رقم (١٢) لعام ١٩٦٦ المتعلقة بالعمليات المصرفية حيث تم انجاز مشروع التعديلات المقترحة على قانون التجارة الساري المفعول وتم تقديمه الى البنك المركزي الاردني. اضافة الى اقتراح اما بتعديل قانون التجارة او اصدار قانون للعمليات المصرفية معززة بالاسباب الموجبة لكل من الاقتراحين.

الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) التي تصدرها البنوك لصالح دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

طلب مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من البنوك في كتاب ارسل بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١ عدم الغاء اي كفالة صادرة لصالح الدائرة بعد انتهاء سريانها الا باشعار خطي بذلك. وقد بادرت الجمعية فورا بالكتابة الى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٨ تمننت عليه مخاطبة الدائرة المذكورة بضرورة الالتزام ببلاغ رئيس الوزراء وتعليمات البنك المركزي وخاصة تعليمات " حدود الائتمان " التركيزات الائتمانية رقم (٢٠٠١/٩) والتي تعتبر تشريعا لكونها صادرة عن البنك المركزي بمقتضى التفويض الممنوح له من المشرع بموجب المادة ٩٩/ب من قانون البنوك، والتي منعت فيها هذه التعليمات البنوك من اصدار اي كفالات مصرفية غير محددة القيمة او غير محددة تاريخ الاستحقاق، بعد ان اوضحت الجمعية ان ما جاء في خطاب مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات قد جاء عاما وبالتالي فانه يتعارض مع بلاغ رئيس الوزراء رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ الذي اشار فيه صراحة الى ان اصدار كفالات مفتوحة وغير محددة بتاريخ معين لا يتفق مع الاعراف والاصول المصرفية، وان على جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية مراعاة تحديد تاريخ سريان مفعول الكفالات الصادرة لصالحها حفاظا على حقوق جميع اطراف الكفالة.

مشروع النماذج المالية للبنوك وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية رقم (٣٩) (الادوات المالية، الاعتراف والقياس)

بناء على طلب من البنك المركزي الاردني قامت الجمعية بدعوة السادة اعضاء الجمعية ومدققي حساباتهم لاعداد مشروع لتعديل النماذج المالية للبنوك يراعي كافة متطلبات التشريعات القائمة ومعايير المحاسبة الدولية سيما المعيار (٣٩) الادوات المالية، الاعتراف والقياس، وعقدت اجتماعا موسعا لممثلي البنوك ومدققي حساباتها تم فيه تكليف السادة ارنست ويونغ وديلويت اند توش (الشرق الاوسط) باعداد هذا المشروع مقابل اتعاب قدرها (٥٨) الف دينار وزعت على البنوك بالتساوي، حيث تم انجاز المشروع من قبل مدققي الحسابات بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ ثم عقد البنك المركزي اجتماعا ضم لجنة من البنوك تم فيه الاتفاق على المشروع بصيغته النهائية.

اللجنة المشكلة لدراسة الاشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها بحالات الحق والكفالات المصرفية

اجتمعت اللجنة المشكلة لدراسة الاشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها بحالات الحق والكفالات المصرفية المعاد التناهما بموجب كتاب رئيس الوزراء رقم (٥٠٧٢/١١/٦٥) تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٣ وقررت رفع التوصيات التي اتخذتها في تقريرها النهائي الى رئيس الوزراء، وقد استعرض مجلس الوزراء كتاب محافظ البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ حول تقرير اللجنة، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٢ بناء على توصية لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٠ الموافقة على تقرير اللجنة النهائي والموافقة على وجهة النظر الثانية (الجهات الحكومية) بخصوص الكفالات

المصرفية، والواردة في نفس التقرير، والتي ترتأي ان حفظ حق الطرفين هو ان تكون الكفالة لمدة محددة وينص ايضا انها تجدد تلقائيا لمدة متعاقبة لحين استلام البنك اشعارا بانتهاء الحاجة اليها وذلك حفظا لحق الخزينة لتلافي ضرر سقوط الكفالة دون تجديدها في الميعاد.

هذا وقد تمثلت وجهة نظر ممثلي الجمعية في اللجنة في انه يجب تحديد مدة سريان الكفالات بحيث يشار بكل وضوح الى ان الكفالة تبدأ من تاريخ وتنتهي بتاريخ معين وتكون خلال هذه المدة قابلة للمطالبة بدفع قيمتها او تمديدتها لمدة أخرى وهذا ما يتفق مع طبيعة الكفالات المصرفية والصيغ المعمول بها لدى غرفة التجارة الدولية وتعليمات البنك المركزي الاردني.

ترى الجمعية ان يتم متابعة قضية معينة بهذا الخصوص لدى القضاء او الحصول على رأي من ديوان التشريع لان وجهة النظر المطروحة بخصوص الاستحقاق تقوم على الخوف من تقصير المستفيد بالمطالبة وهذا امر لا يجوز تحميله للبنك ولعملائه.

رسوم طوابع الواردات

تتوجه وزارة المالية لاستيفاء رسوم طوابع واردة على سندات رهن الاسهم التي تنظم ضمانة للتسهيلات التي تمنح للعملاء من قبل البنوك بواقع ثلاثة بالالف من القيمة السوقية للاسهم المقدمة للرهن، وقد تمت الجمعية على وزير المالية اعادة النظر في هذا التوجه لقيامه على استيفاء رسم الطوابع على المعاملة الواحدة لاكثر من مرة وهو امر لم يقصده المشرع ولا تؤيد المراسلات السابقة مع الوزارة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٥ والمبين بها صراحة ان سندات رهن الاسهم التي تنظم لضمان هذه التسهيلات هي عقود تابعة لعقود التسهيلات وتدور وجودا وعدما معها، ولا تفرد بحكم ولا تعتبر بمثابة معاملة ثانية تستوجب استيفاء رسوم طوابع عليها، كما تم بيان ان قانون رسوم طوابع الواردات، البند (ج) من الجدول رقم (١)، يعفي الكمبيالات والكفالات التي تنظم لضمان التسهيلات من رسوم طوابع الواردات، علما بان عقود التسهيلات التي تنظم بين البنوك والعملاء تخضع لرسوم الطوابع بواقع ثلاثة بالالف من قيمة الدين.

المطالبة بشعدييل سدكرتي البنك المركزي رقم ٢٠٠٠/١٧٩ (حول ادارة موجودات ومطلوبات البنوك بالعملة الاجنبية) و١٦٨/١٩٩٢ (تعليمات التعامل بالعملة).

اعدت الجمعية بالتعاون مع البنوك الاعضاء تعديلات على هاتين المذكرتين، وقد تمت الجمعية على البنك المركزي ايلاء هذه التعديلات اهمية خاصة واخذها بعين الاعتبار لما لها من اهمية في عمل الاعضاء، كما طلب المجلس في حينه ادراج موضوع المشروع المعدل للمذكرتين ضمن القضايا التي تتابعها الجمعية مع البنك المركزي.

تعليمات التأمين وتنفيذ الدين

بناء على طلب من دائرة الاراضي والمساحة قامت جمعية البنوك بدراسة تعليمات التأمين وتنفيذ الدين ومدى مطابقتها لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣، وقد تم تزويد دائرة الاراضي والمساحة بملاحظات الجمعية حول هذه التعليمات بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٨، اضافة الى تضمينها بعض النقاط المتعلقة بالبيانات التبليغ والاذنارات والنشر في الصحف واليات تدقيق المعاملات وضرورة النص في التعليمات على وجوب انتقال جميع اعضاء لجنة وضع اليد ولجنة الاعتراض الى موقع العقار محل التقدير، اضافة الى التعجيل باجراءات التدقيق لدى الدائرة القانونية للاراضي، كما تم التنويه بان هذه الملاحظات قد جاءت من الواقع العملي بالنسبة للبنوك.

في ضوء توجه البنك المركزي الاردني لتطبيق المعايير الجديدة لكفاية راس المال (بازل ٢) وجد البنك المركزي والجمعية ضرورة تكوين لجنتين الاولى لجنة عليا تضم في عضويتها الى جانب ممثلي البنك المركزي سبعة من المديرين العامين للبنوك اضافة الى الرئيس التنفيذي لجمعية البنوك، والثانية لجنة فنية مؤلفة من مسؤولي دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي وموظفي البنوك، وتم التنسيق مع البنوك الاعضاء لتسمية ممثلهم في اللجنتين. وتم تزويد البنك المركزي باعضاء هاتين اللجنتين.

شركة معلومات ائتمانية (Credit Bureau)

بعد التوسع الكبير في حجم التسهيلات الاستهلاكية وتسهيلات التجزئة بالاضافة الى التوسع في الاقراض الصغير والمتوسط الحجم، برزت هناك حاجة في السوق الاردني لتأسيس شركة معلومات ائتمانية وخاصة بعد صدور القانون المؤقت لمعلومات الائتمان رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٣ والذي صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٣. وقد قامت الجمعية بالتشاور مع الاعضاء لاجل تأسيس مثل هذه الشركة من قبلها، وذلك ايمانا منها بان هكذا مشروع سيعمل على سد النقص في منظومة المؤسسات المالية و سيساهم في تسريع وتحسين وتخفيض كلفة القرارات الائتمانية وتحسين محافظ البنوك الائتمانية وتخفيض نسبة التسهيلات المتعثرة فيها. وقد تجاوبت غالبية البنوك الاعضاء مع هذا التوجه وشجعت على السير به. وقد طلبت الجمعية من البنك المركزي الموافقة على ترخيص الشركة.

توزيع ارصدة الحسابات المتوفى اصحابها على الورثة

طلبت دائرة قاضي القضاة من البنوك عدم تقسيم التركات (الحسابات المتوفى اصحابها) المودعة لديها على الورثة وتحويلها الى المحاكم الشرعية للقيام بهذه المهمة، (علما بان هذه المحاكم تستوفى ما نسبته ٣٪ من صافي التركة عند تقسيمها)، وعليه فقد درست اللجنة القانونية هذا الموضوع وارتأت ان وظيفة المحاكم الشرعية هي تحرير التركات التي تنطبق عليها الحالات الاربع المنصوص عليها في قانون الايتام وهي: وجود وارث لم يكمل الثامنة عشر او فاقد الاهلية، عدم ظهور وارث للمتوفى، وغياب احد الورثة مع عدم وجود وكيل عنه، وطلب احد الورثة البالغين تحرير التركة (المقصود بتحرير التركات هو معرفة اعيانها ومعرفة الادعاءات والديون التي عليها وتسديدها وفصلها عما يشوبها لتصبح صالحة للتقسيم)، وعقدت الجمعية لقاء مع ممثلين عن دائرة قاضي القضاة لمناقشة الموضوع وتبين ان هناك اختلافا في وجهات النظر حول تفسير المادة (١١٠) فقرة (٢) من قانون اصول المحاكمات الشرعية اسندت الى المحاكم الشرعية تحرير التركات التي هي بحاجة الى تحرير فقط وليس جميع التركات. كما تم بيان ان البنوك تقوم بتوزيع ارصدة المتوفين على الورثة في غير الحالات الواردة اعلاه وتحديدًا عندما يتقدم اليها جميع الورثة البالغين شخصيا او بوكيل عنهم وبموجب حجة حصر الارث. وقد طلبت الجمعية من البنك المركزي الطلب من الديوان الخاص بتفسير القوانين تفسير المادة اعلاه من اجل التوصل الى حل الخلاف وتقريب وجهات النظر.

مشروع معدل لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة

بعد مرور حوالي اربع سنوات على تطبيق البنوك المرخصة لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة

الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٠، وعلى الرغم مما حققته من نتائج ايجابية كبيرة سواء من خلال تخفيض عدد الشيكات المرتجعة و/أو عدد العملاء المعاد اليهم شيكات تبين ان هذه التعليمات بحاجة الى اجراء بعض التعديلات لتنسجم مع الواقع الحالي ولتلافي الثغرات او الاشكالات التي افرزتها عملية التطبيق.

وقد اعد البنك المركزي مشروعا معدلا لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة، وبعد ان عقدت الجمعية اجتماعا ضم ممثلين عن البنوك الاعضاء خصص لمناقشة هذا المشروع، تم تزويد البنك المركزي بالتوصيات النهائية المقترحة من الاعضاء، وقد اصدر البنك المركزي التعليمات الجديدة لتطبيقها من قبل البنوك اعتبارا من ١/٦/٢٠٠٦

قانون اردني للتوريق (SECURITIZATION)

درست الجمعية حاجة السوق الاردني الى قانون للتوريق كاداه تساعد البنوك في مواجهة الكثير من القيود في عملها وفي ادارتها لموجوداتها ومطلوباتها وسيولتها، وان الميزة الاهم التي توفرها عملية التوريق هي تعزيز السيولة في السوق من خلال قدرة البنوك على تحويل اصول غير قابلة للتداول الى اصول قابلة للتداول. حيث تم الكتابة الى وزير الصناعة والتجارة، بعد اخذ موافقته الايجابية، معززة بالمبررات لمثل هذا القانون والعناصر القانونية الرئيسية التي لا بد وان يتضمنها القانون المقترح، في اشارة الى ان هذا التوجه مدعوم ايضا من قبل البنك المركزي الاردني ومن ادارة الجمعية.

دراسة القوانين المؤقتة المتعلقة بالعمل المصرفي

بمناسبة قيام مجلس النواب المقرر بمناقشة عدد من القوانين المؤقتة، قامت الجمعية بدراسة بعض القوانين التي لها علاقة بالعمل المصرفي وهي قانون التنفيذ، وقانون المعاملات الالكترونية، وقانون معلومات الائتمان، وقانون التاجير التمويلي، حيث زودت الجمعية البنك المركزي الاردني بملاحظات الاعضاء على هذه القوانين، كما قامت بدراسة ملاحظات البنك المركزي على هذه الاقتراحات وتم عقد لقاءات بين اعضاء اللجنة القانونية في الجمعية وعدد من المحامين في البنك المركزي في سبيل التوصل الى تقارب في وجهات النظر حولها.

دراسة لتطوير قانون العمل والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه

قامت الجمعية باستمزاغ اراء البنوك الاعضاء وعلى النموذج المعد من قبل وزارة العمل حول المواد المطلوب تعديلها في قانون العمل الحالي والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه، وقد ارسلت هذه الملاحظات الى وزير العمل بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٥.

خضوع محامي البنوك للضمان الاجتماعي

طلبت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٤ من البنوك اخضاع محامي البنوك للضمان الاجتماعي وباتر رجعي من تاريخ التعيين واخضاع مبالغ الاشتراك لفائدة بنسبة ١٢٪، وقد تم عقد لقاء مع مدير عام المؤسسة ووعد بعدم المطالبة بالغرامات وباعتماد الكشوفات التي تعدها البنوك حول المحامين لديها دون التدقيق على البنوك. كما تم على اثرها عقد لقاء في الجمعية لمندوبي البنوك لمناقشة الامر معهم حيث تم تشكيل لجنة قامت بمقابلة رئيس الدائرة القانونية في مؤسسة الضمان.

دراسة مسح رواتب موظفي البنوك Salary Survey

يقوم فريق من شركة Hewitt Association على اعداد دراسة عن رواتب موظفي البنوك، حيث شارك احد عشر بنكا فيها من اجل تكوين اساس لتسعير عادل لرواتب الوظائف المصرفية المختلفة، وتتعاون الجمعية في هذه الدراسة مع بنك HSBC، كما يقوم فريق العمل بزيارة البنوك للتعريف بالدراسة وجمع البيانات. ويأمل مجلس ادارة الجمعية ان تتم هذه الدراسة بشكل سنوي وان تشمل جميع البنوك الاعضاء مع تمنيه على الشركة الالتزام بالشفافية في المعلومات المقترحة واهمية شمولها لجميع الرواتب والمنافع المدفوعة داخليا وخارجيا.

القضايا القانونية والامور العالقة مع الجهات الحكومية

اعدت الجمعية كشفا بالموضوعات والقضايا القانونية والمصرفية العالقة مع البنك المركزي والجهات الحكومية، كما اخذ مجلس ادارة الجمعية علما بهذه الموضوعات وعقد اجتماعا مع محافظ البنك المركزي بشأنها

مؤتمرات ودورات وورش عمل

مؤتمر دولي حول تطوير وتحسين ادارة المخاطر لدى الجهاز المصرفي

نظرا لتزايد اهمية موضوع ادارة المخاطر المصرفية في الاردن وادراكا من البنك المركزي الاردني ومن البنوك الاردنية لمدى اهمية تكوين كوادر ذات كفاءة في هذا المجال، وان الادارة الجيدة للمخاطر ستؤدي الي تحسين الربحية من خلال تقليص الخطر الذي يواجه اي مصرف، فقد نظمت جمعية البنوك والبنك المركزي الاردني وفريق متطوعي الخدمات المالية الدولية (FSVC) المؤتمر السنوي المصرفي الاول حول ادارة المخاطر لتعريف المصرفيين على الممارسات الافضل في مجال ادارة المخاطر في العمل المصرفي بمختلف انواعها. هذا وناقش المؤتمر على مدى يومين الحالات التي تتعلق بتعريف المخاطر وتقييمها واحتمالات وقوعها وكيفية التعامل معها من خلال خبراء عرب واجانب متخصصين في هذا المجال.

ندوة متخصصة حول الكشف عن تزوير وثائق اثبات الشخصية

مع تزايد وتطور ادوات الاجرام في حقل تزوير وثائق اثبات الشخصية، في ظل التقدم التكنولوجي، وظهور وسائل جديدة في التزوير وعلاقتها بارتكاب جرائم الاحتيال المالي والتي يقع ضحيتها المواطن والبنوك، عقدت الجمعية ندوة متخصصة حول الكشف عن تزوير وثائق اثبات الشخصية بمشاركة عدد كبير من مسؤولي وموظفي البنوك في المملكة، وقد تحدث فيها اثنان من الخبراء هما العقيد طایل المجالي مدير ادارة مكافحة المخدرات والتزوير في مديرية الامن العام والسيد حسام العبد مدير عام الاستشارية لادارة المخاطر.

ندوة حول Building Compliance

عقدت الجمعية خلال الفترة ٨-٩/٨/٢٠٠٥ ندوة بعنوان Building Compliance بالتعاون

مع الاستشارية لإدارة المخاطر حاضر فيها السيد Josde Wot من مجموعة ING حضر الندوة (٣٥) مشاركا من مسؤولي مراقبة غسيل الاموال في البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية وهيئة التأمين ومدراء المخاطر والعمليات المصرفية والدوائر القانونية ومتخصصي مكافحة غسيل الاموال، وقد هدفت الندوة الى اطلاع المشاركين على افضل الممارسات الدولية في بناء وصياغة برامج مراقبة وكشف عمليات غسيل الاموال وغيرها من الجرائم المالية في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

سلسلة محاضرات قانونية للدكتور على جمال الدين عوض

استضافت جمعية البنوك اعتبارا من ٢٠٠٥/١١/١٥ وحتى ٢٠٠٥/١١/١٧ الفقيه القانوني العربي الدكتور علي جمال الدين عوض المتخصص في عمليات البنوك من وجهتها القانونية، وذلك في سلسلة محاضرات عقدت في مقر الجمعية للمصرفيين والمحامين وفي مقر المعهد القضائي الاردني للقضاة.

محاضرة حول اساسيات القانون

عقدت جمعية البنوك ندوة (حديث في اساسيات القانون) للاستاذ موسى الاعرج / المستشار القانوني للبنك المركزي وقد حضر الندوة عدد من مسؤولي وموظفي البنوك والمهتمين تحدث خلالها عن نشوء فكرة القانون، وضرورة القانون وتعريفه وموضوعات قانونية اخرى.

برنامج تدريبي حول الجوانب القانونية في الاعمال المصرفية

عقدت جمعية البنوك برنامجا تدريبيا حول العمليات المصرفية من وجهتها القانونية، والتي استمرت لمدة ثلاثة ايام عمل مكثفة، شارك فيها مصرفيون من مختلف البنوك الاردنية، حيث حاضر في البرنامج عضو محكمة التمييز القاضي محمد طلال الحمصي.

عقد دورات مصرفية للقضاة

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع المعهد القضائي الاردني، عددا من ورش العمل استمرت كل واحدة منها لمدة اسبوع شارك فيها حوالي مئة من القضاة من مختلف المحاكم، وبحثت في مجالات بنكية متعددة كالودائع والتسهيلات والاعتمادات وخطابات الضمان والبوالص والبطاقات المصرفية في سبيل مزيد من الإلمام بجوانب القضايا المتعلقة بالبنوك والعملاء.

تنظيم عدد من النشاطات والدورات بالتعاون مع فريق برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC)

قامت جمعية البنوك وبالتعاون مع برنامج الخدمات المالية التطوعية خلال عام ٢٠٠٥ بعقد العديد من الندوات وورش العمل المشتركة للمصرفيين وموظفي البنوك وذلك في مقر الجمعية تناولت هذه النشاطات موضوعات مصرفية متنوعة متعلقة بمكافحة غسيل الاموال وحالات عملية حول مخاطر المصرفيات الادارية والمعياري المحاسبي ٣٩.

وقد ساهمت الدورات في تطوير كفاءة العديد من العاملين في المصارف وتطوير قدراتهم الفنية كما ساهمت في بلورة مفهوم قطاع المؤسسات الصغيرة لدى الجهاز المصرفي والنظر اليه بمفهوم عصري جديد.

كذلك قام برنامج الخدمات المالية التطوعية بمساعدة جمعية البنوك في اعداد دراسة لتحويل الاردن الى مركز مالي للمنطقة.

وبهذه المناسبة فان جمعية البنوك تثمن التعاون الفعال مع برنامج الخدمات المالية التطوعية FSVC ونتائجها الايجابية المتحققة.

دورة العمليات المصرفية الالكترونية

عقدت الجمعية يومي ٢١-٢٢/٨/٢٠٠٥ دورة تدريبية بعنوان "العمليات المصرفية الالكترونية من الوجة القانونية" حضرها (١٢) موظفا من الدوائر القانونية ودوائر الحاسب الآلي في البنوك وقد حاضر في هذه الدورة القاضي حازم الصمادي.

جمعية البنوك تستضيف برنامج ملتقى النساء العالمي /الأردن

استضافت جمعية البنوك ورشات عمل متخصصة بتطوير الموارد البشرية والتي عقدها ملتقى النساء العالمي / فرع الأردن في إطار برنامج التدريب الذي ينفذه الملتقى بعنوان " تعزيز المهارات القيادية والتعلم بالملازمة " والمتعلق بتدريب القيادات النسائية الصاعدة في قطاع البنوك في الأردن. علما بان البرنامج يتكون من ثمانية محاور، شاركت فيها (١٨) مشاركة من المديرات والمسؤولات القياديات في (١٧) بنكا. كما ويعمل الملتقى على الحصول على منح وبعثات دراسية للمشاركة من جامعات أوروبية وأمريكية لإكمال الدراسات العليا.

نظام مشتريات للجمعية

اقر مجلس ادارة جمعية البنوك بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٥ مشروع نظام المشتريات الخاص بالجمعية ووافق عليه بعد ان ادخل عليه بعض التعديلات.

نظام المعلومات المركزي

اطلع مجلس الادارة على المذكرة المقدمة من الجمعية والمتعلقة بتقييم نظام المعلومات المركزي والمعمول به في الجمعية منذ عام ١٩٧٨ في ظل وجود وحدة الشيكات المرتجعة لدى البنك المركزي الاردني، وقرر الموافقة على توصية الجمعية بالغاء النظام المعمول به في الجمعية منعا للازدواجية، وابلاغ البنوك والبنك المركزي بذلك قبل الالغاء بمدة شهرين.

الوضع المالي

قدرت النفقات الجارية حسب الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٥ بمبلغ (٥١٣ر٣٨٤ دينار)، وقد بلغت النفقات الفعلية لذلك العام (٤٧٥ر٤٤٩ دينار) اي بوفر مقداره (٣٧ر٩٣٥ دينار). وقدرت النفقات الثابتة (الاجهزة والمعدات والاثاث) بمبلغ (٤٢ر٣٢٤ دينار) في حين بلغت النفقات الفعلية لهذا العام (٦ر٦١٧ دينار) اي بوفر مقدارة (٣٥ر٧٠٧ دينار).

وفيما يتعلق بايرادات الجمعية فقد بلغت الايرادات الفعلية لعام ٢٠٠٥ مبلغ (٥٤٣ر٧٥٤ دينار) بالمقارنة مع (٥٣٣ر٥٠٩ دينار) كاييرادات مقدرة وفقا لموازنة ذلك العام، اي بزيادة مقدارها (١٠ر٢٤٥ دينار).

تقرير مدققي الحسابات
جمعيّة البنوك في الأردن
جمعيّة ذات شخصيّة إعتباريّة مستقلّة
عمان - المملكة الأردنيّة الهاشميّة

البيانات الماليّة الختاميّة
وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهيّة
في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

مأمون فاروقه وشركاه

تقرير مدققي الحسابات

السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن المحترمين
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لجمعية البنوك في الأردن - جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة - عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥، وبياني الإيرادات والمصروفات والوفاير المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الجمعية، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق الفحص على أساس إختباري للدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وتقييماً للعرض الإجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه. تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من حيث جميع النواحي المادية الوضع المالي لجمعية البنوك في الأردن - جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة - عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥، ونتائج أعمالها والوفاير المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ونقترح على الهيئة العامة للجمعية المصادقة على البيانات المالية المرفقة، كما قدمت من مجلس الإدارة.

مأمون "محمد نور" فاروقه

مدقق مجاز رقم ٢٦٥ فئة (أ) وممارس

من مأمون فاروقه وشركاه

عمان في ٩ شباط ٢٠٠٦

جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كمـ في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

بيان

بيان أ

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
المطلوبات والوفور المتراكم		
المطلوبات المتداولة		
بنك دائن	٢٨,٧٩٩	٣٤,٣٤٧
ذمم دائنة	٦,٠٣٩	٢١,٩٧١
امانات ضريبة دخل مستخدمين	١,٤٣١	٠٠٠
مصاريف مستحقة	١,٦٥٩	٧٠٢
امانات - ايضاح ٤	١٦,٥٩١	٤٤,٠٨٥
مجموع المطلوبات المتداولة	٥٤,٥١٩	١٠١,١٠٥
مخصص تعويض ترك الخدمة	٥٢,٤٢٥	٤٩,٣٩٤
الوفور المتراكم		
الوفور المدور	٢,٢٠٨,٣١٣	٢,١٩٣,٤٠٦
وفور السنة - بيان ب	٦٨,٣٠٥	١٤,٩٠٧
مجموع الوفور المتراكم	٢,٢٧٦,٦١٨	٢,٢٠٨,٣١٣
مجموع المطلوبات والوفور المتراكم	٢,٢٨٣,٥٦٢	٢,٣٥٨,٨١٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
نقد في الصندوق	١,٠٠٠	٥٠٠
نقد لدى البنوك	٦١٤,٩١٠	٥٣٨,٥٧٤
رسوم عضوية غير مسددة	٠٠٠	٦,٢٣٠
ذمم مدينه	١٧,١٦٣	٥,٤٩٥
تأمينات مستردة	٩٨٢	٩٨٢
مصاريف مدفوعة مقدماً	٢,٧٦٤	٢,٩٣٠
مجموع الموجودات المتداولة	٦٣٦,٨١٩	٥٥٤,٧١١
الموجودات الثابتة		
التكلفة	٢,٢٢١,٧٨٧	٢,٢١٥,١٧٠
الاستهلاك المتراكم	(٤٧٥,٠٤٤)	(٤١١,٠٦٩)
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة - إيضاح ٣	١,٧٤٦,٧٤٣	١,٨٠٤,١٠١
مجموع الموجودات	٢,٣٨٣,٥٦٢	٢,٣٥٨,٨١٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

بيان ب

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات		
رسوم إشتراك	٤٣٨,٩٢٩	٣٢٠,٣٢٥
مجلة البنوك في الأردن	٥٠,٩١٥	٥٠,٠١٢
فوائد بنكية دائنة	١٥,٦٥٦	١٠,١٩٦
دورات تدريبية	١٤,٨٦٩	٤,٥٤٤
مؤتمرات	١٣,٥٧٩	٠٠٠
إيرادات أخرى	٩,٣٠٦	٣٩١
دليل تدقيق البطاقة الشخصية	٥٠	٠٠٠
قاعة الاحتفالات	٤٥٠	٢,٩٨٤
مجموع الإيرادات	٥٤٣,٧٥٤	٣٨٨,٤٥٢
المصاريف الإدارية والعمومية - إيضاح ٥	(٤٣٥,٤٤٩)	(٣٤٠,٤٣٧)
تبرعات - إيضاح ٦	(٤٠,٠٠٠)	(٣٣,١٠٨)
وفر السنة المتحقق - بيان أ	٦٨,٣٠٥	١٤,٩٠٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

بيان ج

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
وفر السنة المتحقق	٦٨,٣٠٥	١٤,٩٠٧
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	٣,٠٣١	٦,٠٩٣
الإستهلاك السنوي	٦٣,٩٧٥	٥٩,٢٤٢
صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل	١٣٥,٣١١	٨٠,٢٤٢
(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة		
رسوم عضوية	٦,٢٣٠	(٦,٢٣٠)
ذمم مدينة	(١١,٦٦٨)	٢,٦٢٥
مصاريف مدفوعة مقدماً	١٦٦	(١,٣٧٩)
الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	(١٥,٩٣٢)	١٦,٢٣٢
أرصدة دائنة أخرى	(٢٥,١٠٦)	٣٣,١٨٠
صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل	٨٩,٠٠١	١٢٤,٨٧٠
التدفق النقدي من عمليات الإستثمار		
شراء موجودات ثابتة	(٦,٦١٧)	(٧٤,٧٣٢)
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
بنك دائن	(٥,٥٤٨)	٣١,٢٦٣
صافي الزيادة في النقد خلال السنة	٧٦,٨٢٦	٨١,٤٠١
رصيد النقد في بداية السنة	٥٣٩,٠٧٤	٤٥٧,٦٧٣
رصيد النقد في نهاية السنة	٦١٥,٩١٠	٥٣٩,٠٧٤

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١. تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١ بهدف رعاية مصالح الجمعية وأعضائها من البنوك والشركات المالية وتوثيق أسس التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات المصرفية وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وتعزيز التعاون مع البنك المركزي في مجال تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وتقديم الخدمات الإستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ. يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية

التالية:-

لا تستهلك	الأراضي
٢%	المباني
١٠%	الأثاث
١٥%	الأجهزة والمعدات
٢٠%	أجهزة الحاسوب
١٠%	الكتب

ب. تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في الأردن في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣. الموجودات الثابتة

يتألف هذا البند مما يلي:-

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
أرض الجمعية	٣٢٦,٤٧٧	٣٢٦,٤٧٧
مبنى الجمعية	١,٥٥٧,٣٨٨	١,٥٥٧,٣٨٨
الاستهلاك المتراكم	(٢٤٩,١٣٤)	(٢١٧,٩٨٧)
صافي القيمة الدفترية لمبنى الجمعية	١,٦٠٨,٧٢١	١,٦٦٥,٨٧٨
الأجهزة والمعدات	١١٨,٥٣٤	١١٤,١٠٤
الاستهلاك المتراكم	(٩١,٥٥٩)	(٨٣,٠٩٥)
صافي القيمة الدفترية للأجهزة والمعدات	٢٦,٩٧٥	٣١,٠٠٩
الأثاث	١٦٢,١٤٤	١٦١,٧٤٤
الاستهلاك المتراكم	(١٢٣,٢٠٤)	(١٠٧,٠٢٠)
صافي القيمة الدفترية للأثاث	٣٨,٩٤٠	٥٤,٧٢٤
السيارات	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الاستهلاك المتراكم	(٩,٣٧٥)	(١,٨٧٥)
صافي القيمة الدفترية للسيارات	٤٠,٦٢٥	٤٨,١٢٥
كتب	٧,٢٤٤	٥,٤٥٧
الاستهلاك المتراكم	(١,٧٧٢)	(١,٠٩٢)
صافي القيمة الدفترية للكتب	٥,٤٧٢	٤,٣٦٥
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	١,٧٤٦,٧٤٣	١,٨٠٤,١٠١

٤. الامانات

ويتألف هذا البند مما يلي:-

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
امانات صندوق الطالب الجامعي	١,٢٢٥	٢٧,٩٣٢
امانات مركز تكنولوجيا المعلومات	١٢,٧٣٠	١٢,٧٣٠
امانات مشروع النماذج	٢,٦٣٦	٢,٦١٥
امانات دليل المصارف	٠٠٠	٨٠٨
المجموع	١٦,٥٩١	٤٤,٠٨٥

٥. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي:-

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وعلاوات	١٨٩,٨٠٦	١٢٣,٢٠٤
مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي	١٩,٦٧٨	١٢,٥٨٠
مساهمة الجمعية في صندوق الإيداع	١٤,١٨٠	٩,١٠٩
ندوات داخلية وتدريب وأبحاث	٢٥,٢٤٩	٩,٠٣٣
إستشارات	٢,١٥٠	٤,٨٠٠
تنقلات ومواصلات	٣,٤٨٤	٢٤٦
معالجات طبية	٥,٧٤٢	٤,٩٤٤
كهرباء وماء ومحروقات	٨,٣٧٩	٨,٩١٠
ضيافة ومتفرقة	١٧,٤٣٣	١٠,٩٥٩
برق وبريد وهاتف	٩,٩٩٩	١٠,٤٩٨
رسوم مسقفات	٧,٠٥٠	٦,٦٧٤
لوازم مكتبية	١,٥٣١	٣٧١
قرطاسية ومطبوعات	٥,٧٢٠	٦,٠٣٣
تعويض ترك الخدمة	٣,٠٣١	٦,٠٩٣
صيانة وتصليلات	٤,٧٤٩	٦,١٠٢
السيارات	١,٨٣٠	١,٨٣٣
تأمين	٣,٣٣٨	٢,٢٢٦
حديقة الجمعية	٣٥٧	١,٥٠٥
الإستهلاكات	٦٣,٩٧٥	٥٩,٢٤٢
مجلة البنوك في الأردن	٣٣,٨٣٤	٣٨,٧٥٠
أتعاب تدقيق	٨١٢	٧٩٨
كاتب العدل	٦٠٠	٦٠٠
الحفلات والاجتماعات	٥,٧٤٩	١٥,٥٣٧
مشروع الجود بيور	٦,٠٠٠	...
ضريبة الودائع	٧٨٣	٥١٠
المجموع	٤٣٥,٤٤٩	٣٤٠,٤٣٧

٦. التبرعات

ويتألف هذا البند مما يلي :-

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي	دينار أردني	دينار أردني
	٤٠,٠٠٠	٣٣,١٠٩
المجموع	٤٠,٠٠٠	٣٣,١٠٩

٧. عام

لا تتضمن حسابات الجمعية حسابات صندوق إيداع موظفي الجمعية، والبالغ مجموعها بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ مبلغ ٢,١١٥ دينار (فقط ألفان ومائة وخمسة عشرة ديناراً أردنياً لا غير).

٨. عام

يوجد على الجمعية بتاريخ البيانات المالية قضية عمالية مقامة عليها تقدر بقيمة ٢١٦٤ دينار أردني ولم يتم الحكم بها.